الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في السودان

المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام

يناير 2025

المحتويات

ملخص تنفيذي 3

التوصيات..... 4

المنهجية 4

المقدمة 6

الفصل الأول: لمحة تاريخية حول النزاعات في السودان وأثرها على الأطفال 7

الفصل الثاني: الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة لحماية الأطفال في ظل النزاعات..... 8

المبحث الأول: الأطر القانونية 8

المبحث الثاني: التزامات السودان الدولية والإقليمية 10

المبحث الثالث: اليات الحماية الدولية والوطنية 10

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه جهود حماية الأطفال في ظل النزاعات..... 13

الفصل الثالث: الانتهاكات التي يتعرض الأطفال في ظل النزاعات 14

المبحث الأول: أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات..... 14

المبحث الثاني: الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال ذوي /ذوات الإعاقة في ظل النزاعات 28

الفصل الرابع: الاثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات 29

المبحث الأول: الاثار النفسية 29

المبحث الثاني: الاثار الاجتماعية 30

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية 30

الخاتمة 31

ملخص تنفيذي:

يُعد النزاع في السودان أحد أخطر الأزمات الإنسانية التي خلفت تأثيرات مدمرة على الأطفال، باعتبارهم من أكثر الفئات هشاشة في المجتمع، تشير التقارير الموثوقة إلى أن الأطفال يتعرضون لانتهاكات جسيمة تشمل القتل، التشويه، التجنيد القسري، والعنف الجنسي، إضافة إلى الاختطاف، والنزوح، والحرمان من التعليم والخدمات الأساسية، تتعدد التحديات أمام حماية الأطفال في ظل النزاعات المسلحة، مما يتطلب استراتيجيات متكاملة لمعالجتها على المستويات القانونية والإنسانية والاجتماعية.

تُعتبر القوانين الدولية، الإقليمية، والوطنية أطرًا أساسية لحماية الأطفال من تأثيرات النزاعات المسلحة، على المستوى الدولي، صادق السودان على اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكول الاختياري لعام 2000 بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، إضافة إلى التزامه باتفاقيات جنيف لعام 1949 ، إقليميًا، يُعد الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 أداة قانونية هامة تمنع تجنيد الأطفال، بينما تعمل سياسة الاتحاد الإفريقي لعام 2019 على حماية الأطفال في النزاعات، على المستوى الوطني يمثل قانون الطفل السوداني لعام 2010 الإطار الأساسي الذي يجرّم الانتهاكات ضد الأطفال، ويؤكد على توفير التعليم والرعاية الصحية والحماية القانونية لهم.

يتعرض الأطفال في السودان لمجموعة متنوعة من الانتهاكات الجسيمة، تشمل هذه الانتهاكات القتل والتشويه الناتج عن القصف المباشر أو الاشتباكات المسلحة، تُبرز التقارير زيادة ملحوظة في حالات التجنيد القسري للأطفال، حيث يُجبرون على الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو القيام بأعمال خطرة مثل حمل الذخائر والتجسس، كما يُعد العنف الجنسي من أكثر الانتهاكات شيوعًا وخطورة، مما يؤدي إلى آثار جسدية ونفسية طويلة الأمد على الفتيات، بالإضافة إلى ذلك، يُجبر الأطفال على العمل في ظروف استغلالية، كما يعانون من حالات اختطاف ممنهجة لأغراض التجنيد أو الفدية.

تعاني المناطق المتأثرة بالنزاع من نقص حاد في الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى آثار كارثية على الأطفال، يُحرم ملايين الأطفال من التعليم نتيجة لتدمير المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية، ويؤدي غياب الرعاية الصحية وسوء التغذية إلى انتشار أمراض قاتلة بين الأطفال، مثل الكوليرا، الملاريا، وسوء التغذية الحاد، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 3.7 مليون طفل سوداني يعانون من سوء التغذية الحاد بما فيهم 770 الف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، يُضاف إلى ذلك معاناة الأطفال النازحين، الذين يعيشون في مخيمات مكتظة تفتقر إلى الغذاء والمياه النظيفة والمأوى الآمن.

تتسبب النزاعات في آثار نفسية واجتماعية مدمرة على الأطفال، يعاني الأطفال من اضطرابات ما بعد الصدمة، الخوف المزمن، السلوك العدواني، والتبول اللاإرادي، اجتماعيًا، يؤدي النزاع إلى تفكك الأسر، حيث يفقد الأطفال الدعم الأسري والمجتمعي، كما تُعد الوصمة الاجتماعية تحديًا إضافيًا للناجين من العنف الجنسي، مما يعقد جهود إعادة إدماجهم في المجتمع.

تواجه حماية الأطفال في السودان تحديات كبيرة، أبرزها استمرار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، مما يعوق تنفيذ خطط الحماية، كما تعاني المؤسسات الوطنية مثل المجلس القومي لرعاية الطفولة ووحدة حماية الأسرة والطفل من نقص التمويل اللازم، مما يجعل برامجها غير مستدامة، كما تُعتبر الممارسات الثقافية الضارة، مثل الزواج المبكر وختان الإناث، عقبات أمام تحقيق حماية شاملة للأطفال، يضاف إلى ذلك ضعف الوعي المجتمعي بحقوق الطفل، مما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات وعدم الإبلاغ عنها.

عملت الحكومة السودانية على إطلاق عدد من المبادرات الوطنية لحماية الأطفال، تشمل هذه الجهود الخطة الوطنية لإنهاء تجنيد الأطفال وإعادة تأهيلهم، إضافة إلى جهود المجلس القومي لرعاية الطفولة في تنسيق السياسات الوطنية، كما تعمل وحدة حماية الأسرة والطفل على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتأثرين، بينما تُركز وحدة مكافحة العنف ضد المرأة على حماية الفتيات من العنف الجنسي والجسدي.

تظهر نتائج البحث بوضوح ان الأطفال في السودان يعانون من انتهاكات جسيمة نتيجة النزاعات المسلحة المستمرة ويؤكد البحث ان هذه الانتهاكات ليست حوادث فردية بل تعكس انماطاً ممنهجة تمارس في ظل النزاعات مما يشير الى فشل كبير في الالتزام بالقوانين الدولية والوطنية التي تحظر استهداف الأطفال أثناء النزاعات كما يعكس اعتماد الجماعات المسلحة على الأطفال كمقاتلين مع غياب المساءلة القانونية، وتشير نتائج البحث الى ان النزاعات

لا تؤثر فقط على الحاضر النفسي والاجتماعي للأطفال بل تضع مستقبلهم على المحك ، واظهرت النتائج ان النزاع المسلح أدى الى نزوح ملايين الأطفال مما حرمهم من التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية كما اكدت النتائج ان القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية تفاقم هذ الأوضاع مما يبرز ان الازمة الإنسانية ليست فقط نتيجة مباسرة للنزاعات بل ايضاً نتيجة للسياسات التي تمنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال المحتاجين يعكس ذلك فشلاً في الاستجابة الإنسانية التي يفترض ان تعطي الأولوية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

التوصيات:

انتهى البحث الى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز حماية الأطفال في ظل النزاعات:

- تعزيز سيادة القانون من خلال تطبيق وتطوير القوانين الوطنية لحماية الأطفال وضمان مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات والحد من الإفلات من العقاب.
- إنشاء آليات لرصد وتوثيق الانتهاكات ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة، وضمان وصول المعلومات للجهات المعنية.
- تعزيز الحماية القانونية والدعم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة خلال النزاعات المسلحة بإدراج حقوق الأطفال ذوي الإعاقة بشكل واضح في التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتضمين احتياجاتهم في خطط الطوارئ والاستجابة الإنسانية.
- رفع الوعي المجتمعي من خلال إطلاق حملات توعية شاملة لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة وزيادة الوعي بحقوق الأطفال.
- تعزيز دور الآليات الوطنية لضمان تنفيذ سياسات فعالة لحماية الأطفال خاصة في ظل النزاعات المسلحة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان توفير الدعم المستدام للبرامج ذات الصلة بحماية الأطفال.
- تطوير برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.
- تطوير برامج مخصصة لحماية الفتيات من العنف الجنسي والزواج القسري وضمان إعادة إدماج الناجيات في المجتمع.
- تأمين وصول المساعدات الإنسانية بالضغط على الأطراف المتنازعة لتسهيل وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة.
- توفير بيئة آمنة للتعليم مع ضمان حق الأطفال في مواصلة تعليمهم حتى في مناطق النزاع.

المنهجية:

اعتمد المركز الافريقي في إعداد هذا البحث منهجية متعددة المصادر تهدف الى تقديم تحليل متعمق لطبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في السودان، تم تصميم المنهجية لضمان الشمولية والدقة من خلال جمع المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة مما يعكس فهماً شاملاً للأبعاد المختلفة لهذه الانتهاكات وذلك من خلال:

(١) المراجعات المكتبية:

تم إجراء مراجعة دقيقة وتحليل للتقارير والبيانات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة في قضايا حقوق الانسان وقضايا الطفولة والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص، إلى جانب وثائق قانونية وتقارير وطنية رسمية حول انتهاكات حقوق الانسان في ظل النزاع الدائر في السودان، وهدفت هذه المراجعات الى استيعاب السياق العام للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاع وتحديد الفجوات التي تتطلب مزيداً من التحقيق.

(٢) إجراء المقابلات:

تمثل المقابلات الشخصية مع الافراد والمجموعات أحد الأركان الأساسية للمنهجية المتبعة ، عمل المركز الافريقي على إجراء مقابلات معمقة مع 38 مشاركاً ممن يمثلون مختلف الفئات ذات الصلة بقضايا الطفولة عبر الانترنت والاتصالات المباشرة ، حيث ساهموا بتحليلاتهم العميقة للظاهرة من منظور حقوقي وانساني ، وأضافوا بُعداً

مهماً في فهم الانتهاكات التي تطال الأطفال لاسيما في سياق النزاع المسلح ، ومحامون ومدافعون عن حقوق الانسان قدموا رؤى قانونية حول العقبات التي تواجه الضحايا في الوصول للعدالة.

(٣) مجموعات النقاش:

تم إجراء جلسات نقاش تفاعلية ضمت خبراء في مجالات حماية الأطفال وباحثين قانونيين ومنظمات دولية فاعلة في قضايا الأطفال ومنظمات المجتمع المدني وناشطين /ناشطات حقوقيين/ات ومختصين/ات في قضايا العنف المتصل بالنزاع.

(٤) الإفادات

تم أخذ إفادات من متخصصين/متخصصات في مجال قضايا وحقوق الأطفال والمجالات ذات الصلة

الضوابط الأخلاقية:

تم إبلاغ جميع المشاركين / المشاركات في المقابلات بأهداف البحث وكيف سيستخدم المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام المعلومات وتم الحصول على موافقتهم الطوعية على تضمين إفاداتهم بالبحث، بذل المركز كل الجهود للالتزام بالمعايير الأخلاقية.

القيود:

ركز هذا البحث على استعراض الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في سياق النزاع المسلح في السودان بما في ذلك الانتهاكات المرتبطة بالنزوح واللجوء ورغم الجهود التي بذلت لتقديم تحليل شامل لأبعاد الأزمة إلا أن هناك عدداً من القيود التي أثرت على إمكانية الوصول الى تقدير دقيق لحالات الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال فعلياً ابرز تلك القيود استمرار النزاع فقد حال الطابع المستمر والمتصاعد للنزاع دون الوصول الى تقديرات شاملة ودقيقة لحجم الانتهاكات خاصة مع تغير الأوضاع الميدانية بشكل مستمر ، وتعاني المناطق المتأثرة بالنزاع من نقص في جمع البيانات الرسمية مما أدى الى صعوبة توثيق الانتهاكات بشكل كمي يعكس حجم الأزمة ، وصعوبة الوصول الى الضحايا بسبب القيود الأمنية وعدم استقرار الأوضاع في مناطق النزاع مما قلل من إمكانية توثيق تجاربهم وشهاداتهم بشكل مباشر ، الى جانب ذلك شكلت القيود اللوجستية عائقاً امام التوسع في جمع البيانات الميدانية.

النتائج المتوقعة:

تهدف هذه المنهجية الى توفير فهم شامل ودقيق للانتهاكات التي تطال الأطفال في ظل النزاع المسلح مع تقديم توصيات مستندة الى الأدلة لتعزيز الجهود السياسية والقانونية والاجتماعية التي تضمن توفير الحماية للأطفال في ظل النزاعات.

النطاق الجغرافي للبحث:

غطى البحث السودان والسودانيين في الدول الأخرى الذين تمكن المركز الافريقي من الوصول إليهم عبر وسائل التواصل المختلفة.

النطاق الزماني للبحث:

يغطي البحث الفترة من 15 ابريل 2023 وحتى الان.

اهداف محددة للبحث:

- تقديم فهم متعمق لطبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في سياق النزاع المسلح في السودان.
- تسليط الضوء على التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية على الأطفال نتاج تلك الانتهاكات.
- تحليل الأطر القانونية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لحماية الأطفال.
- استعراض الآليات الوطنية القانونية والاجتماعية التي تعمل على حماية الأطفال في ظل النزاعات.

المقدمة:

تُعد النزاعات المسلحة من أخطر التحديات التي تُلقي بظلالها على المجتمعات، ويمثل الأطفال إحدى الفئات الأكثر تضررًا في خضم هذه الصراعات. في السودان، تُبرز الأزمات الإنسانية الناتجة عن الحروب والصراعات المستمرة هشاشة أوضاع الأطفال، حيث يعانون بشكل متزايد من آثار هذه النزاعات التي تمتد لتشمل كافة جوانب حياتهم.

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، أضحى الأطفال ضحايا رئيسيين لتداعيات النزاع، حيث تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية إلى زيادة مقلقة في حجم المعاناة التي يكابدها هؤلاء الأطفال. وفقًا لتصريحات السيد شيلدون يت، ممثل منظمة اليونيسف في السودان، " منذ بدء الحرب في نيسان/أبريل 2023، قُتل أو جُرح آلاف الأطفال وتعرض الكثيرون لانتهاكات جسيمة أخرى بما في ذلك العنف الجنسي والتجنيد أو الاستخدام في الصراع"، وأضاف أنه تم تسجيل زيادة بمقدار خمسة أضعاف في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من عام 2022 إلى عام 2023، بالإضافة إلى انتهاكات جسيمة أخرى يُجرى التحقق منها حتى عام ٢٠٢٤ وتقدر يونسيف ان 770 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من أخطر اشكال سوء التغذية وهو سوء التغذية الحاد او الوخيم[١].

الصراعات في السودان لم تكن مجرد أزمات عابرة، بل أفرزت تأثيرات عميقة ودائمة على الأطفال، فالبيئة التي يعيش فيها هؤلاء الأطفال تتسم بانعدام الأمن وانهيار الخدمات الأساسية، مما يهدد بشكل مباشر قدرتهم على التمتع بحقوقهم الأساسية في الحماية والرعاية، وكما أشارت المدافعة الحقوقية وخبيرة قضايا النوع الاجتماعي زينب عباس في ورقة بحثية بعنوان "متى ينتهي تقديم القرابين؟ العدالة والإنصاف للأطفال في الصراع المسلح في السودان"، فإن الأطفال من الفئات الأكثر هشاشة، مثل أولئك المنحدرين من بيئات فقيرة أو المهمشين اجتماعيًا، هم الأكثر تضررًا بفعل طبيعة الصراع التي تُعقد من مستويات المعاناة، يُعاني الأطفال في السودان من حالة تشرد منظمة فرضتها عليهم النزاعات المسلحة، حيث أُجبروا على النزوح أو اللجوء مع أسرهم، ما أفقدهم الاستقرار الأسري، والحق الأساسي في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وقد أدى الصراع إلى تفاقم حالة انعدام الأمن بشكل غير مسبوق، مما زاد من تعقيد حياة الأطفال، وخلق بيئة مليئة بالتحديات التي يصعب التغلب عليها[٢].

إن ما يجعل معاناة الأطفال في السودان أكثر إيلامًا هو تعدد المستويات التي يتأثرون بها جراء الصراعات، فالأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو فقدان التعليم غالبًا ما يكونون في الوقت ذاته نازحين أو لاجئين محرومين من الرعاية الأسرية، هذا التداخل بين أنواع المعاناة المختلفة يُبرز التعقيد الذي يميز الأزمات الإنسانية في السودان، ويعكس مدى الضرر الذي تُلحقه النزاعات بالمجتمعات المحلية، وخاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال ، في ظل هذه الظروف، يصبح من الصعب قياس التأثير المدمر لهذه الصراعات على الأطفال ومجتمعاتهم، كما أوضحت الأستاذة زينب عباس، فإن طبيعة النزاعات المسلحة تجعلها شديدة التعقيد، حيث يتعرض الأطفال لأشكال متعددة من المعاناة في آن واحد، ومع غياب الحماية الكافية أو الدعم الدولي الفعال، تستمر هذه الأزمات في تهديد حياة الأطفال ومستقبلهم، مما يجعل من الضروري أن تكون حماية الأطفال أولوية قصوى في أي جهود لحل النزاعات أو تقديم المساعدات الإنسانية[٣]، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والمحلية لتسليط الضوء على معاناة الأطفال في السودان، إلا أن حجم التحديات التي تواجه هذه الفئة يتطلب تكاتفًا عالميًا لإنقاذ مستقبل أجيال بأكملها، إن التعامل مع معاناة الأطفال في ظل النزاعات لا يتطلب فقط حلولًا مؤقتة، بل يستوجب وضع استراتيجيات مستدامة تُركز على حماية حقوقهم وتوفير بيئة آمنة لهم ليتمكنوا من النمو والازدهار.

---

[١] تصريح صادر عن المدير الإقليمي لمنظمة يونيسف\شيلدون بت- 15يناير 2025

[٢] ورقة بحثية بعنوان (متى ينتهي تقديم القرابين؟ العدالة والانصاف للأطفال في الصراع المسلح في السودان –زينب عباس بدوي - 2024

[٣] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الخبيرة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي زينب عباس – نوفمبر 2024

يكتسب البحث أهميته من تناوله لانتهاكات خطيرة تطال شريحة الأطفال، التي تعد الأكثر هشاشة في المجتمع ويبرز الأبعاد القانونية ، الإنسانية والاجتماعية لهذه الانتهاكات، كما يسعى البحث لتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لحماية الأطفال ووقف دوامة العنف التي تعصف بمستقبلهم ، يستعرض الفصل الأول السياق التاريخي للنزاعات في السودان وأثرها على الأطفال، بينما تناول الفصل الثاني الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية لحماية الأطفال في ظل النزاع الى جانب جهود أليات الحماية الوطنية والتحديات التي تواجه هذه الجهود ، في الفصل الثالث استعراض لأبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات ، ويناقش الفصل الرابع الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاعات على الأطفال.

الفصل الأول:

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول النزاعات في السودان وأثرها على الأطفال:

منذ استقلال السودان في عام 1956، عانى السودان من سلسلة من الحروب الداخلية والصراعات المسلحة التي شكلت جزءًا من تاريخه السياسي والاجتماعي، وألقت بظلالها على حياة الملايين من المواطنين وخاصة الأطفال الذين يشكلون الفئة الأكثر هشاشة وتأثراً بهذه النزاعات، تعود جذور الصراعات الى سنوات ما قبل الاستقلال باندلاع حرب الجنوب الأولى في الفترة من 1955 وحتى 1972 والتي كان لها آثار مدمرة على الأطفال في الجنوب ، بعد اتفاقية اديس ابابا عام 1972 التي أوقفت الحرب مؤقتاً اندلع صراع جديد عام 1983 أدى لمقتل مئات الآلاف من المدنيين ونزوح ما يزيد عن 4 ملايين شخص بينما تحمل الأطفال العبء الأكبر من خلال تعرضهم للتجنيد القسري في الميليشيات والجماعات المسلحة فضلاً عن معاناتهم من سوء التغذية وانعدام الامن[٤].

تشير التقارير إلى أن الجماعات المسلحة بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الحكومية استخدمت الأطفال بشكل منهجي كمقاتلين وعمال دعم، تم إجبار الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10و 15 عاماً على حمل السلاح والمشاركة في المعارك[٥] ، كما وثقت التقارير مئات الحوادث التي قتل فيها أطفال او تعرضوا للإصابات الخطيرة جراء الهجمات الجوية او القصف المدفعي خاصة في ولايات أعالي النيل وبحر الغزال[٦]، أدى النزاع الى نزوح مئات الآلاف من الأطفال الذين انتهى بهم المطاف في مخيمات نزوح تفتقر الى الخدمات الأساسية ، وثقت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام 2002 حالات متعددة من استهداف الفتيات القاصرات بالعنف الجنسي [٧]، وانتهت هذه الحرب بتوقيع اتفاقية نيفاشا عام 2005 التي منحت الجنوب حق تقرير المصير لكن آثار الحرب استمرت لعقود تاركة الأطفال يواجهون تحديات نفسية واجتماعية كبيرة.

في عام 2003 اندلعت نزاعات دارفور التي تعتبر واحدة من اكثر الصراعات دموية في تاريخ السودان الحديث ، وصفت الأمم المتحدة النزاع بأنه (أزمة إنسانية غير مسبوقة) حيث قتل حوالي 300,000 شخص ونزح اكثر من 2.7 مليون شخص وفقاً لتقارير اممية وثقت استهداف الأطفال خلال الهجمات العشوائية على القرى من بين الحوادث المروعة تعرض أطفال للقتل أثناء فرارهم مع اسرهم من القرى التي تعرضت للقصف ، كما تشير الوثائق الى ان الميلشيات المسلحة مثل قوات الجنجويد قامت بتجنيد الأطفال في دارفور واستخدامهم كمقاتلين وحراس ، كما تم توثيق الآف الحالات لفتيات قاصرات تعرضن للعنف الجنسي من قبل الميلشيات[٨] ولم يتمكن 70% من الأطفال من الالتحاق بالمدارس بسبب الدمار الشامل للبنية التحتية التعليمية[٩].

في العام 2011 اندلع نزاع جديد في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وفقاً للتقارير تعرضت القرى في النيل الأزرق وجنوب كردفان لهجمات جوية مكثفة مما أدى لمقتل مئات الأطفال، يشير تقرير صادر من مكتب الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن ما يزيد من 100,000 طفل نزحوا بسبب الصراع وغالباً ما انتهى بهم الأمر في مخيمات تفتقر الى ابسط مقومات الحياة.

---

[٤٤] تقرير صادر من الأمم المتحدة - 2004

[٥] تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش - 2001

[٦] تقرير صادر من منظمة يونيسيف

[٧] تقرير صادر من لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة - 2002

[٨] تقرير صادر من منظمة هيومن رايتس ووتش - 2006

[٩] تقرير صادر من منظمة يونسيف - 2008

تعد أوضاع الأطفال في السودان انعكاساً حقيقياً للفجوات الكبيرة في المساواة والعدالة، فالأطفال من أكثر الفئات تأثراً بالفقر والتمييز وانعدام المساواة، سواء كان ذلك بسبب الجنس او العرق او الوضع الاجتماعي والاقتصادي او الإعاقة، وأحياناً بسبب مزيج من تلك الأسباب مجتمعة وقد أدى الفقر والتمييز المتفشي في البلاد على مدى عقود طويلة الى حرمان ملايين الأطفال السودانيين من حقوقهم الأساسية، مما كرس الانقسام الاقتصادي والاجتماعي وقاد الى التدهور السياسي[١٠].

إن تواصل هذه النزاعات المسلحة في السودان وتوسعها الدائم يمثل تهديداً للمستقبل وبشكل مباشر تؤثر على الجيل الأضعف والأكثر تضرراً من الأطفال، إن معالجة هذه التأثيرات يحتاج الى تدخلات عميقة وجهود دولية، إقليمية ومحلية جادة وعاجلة لإنهاء الحروب وتوفير بيئة آمنة وصحية ومستقرة تتيح للأطفال العيش في سلام دون تهديد بعودة الصراعات.

الفصل الثاني: الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة لحماية الأطفال في ظل النزاعات

المبحث الأول: الأطر القانونية

الإطار الدولي:

تعد حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وتعتبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرجعية الأساسية في تحديد حقوق الأطفال وحمايتهم أثناء النزاعات.

- تعتبر اتفاقية حقوق الطفل لعام (1989) من أهم المعاهدات الدولية التي تهدف الى حماية حقوق الأطفال حيث تلزم المادة 38الدول الأطراف بالامتناع عن تجنيد الأطفال دون سن 15عاماً في قواتها المسلحة وتحث على إعطاء الأولوية للأكبر سناً عند التجنيد بين 15و 18عاماً واتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأطفال المتأثرين بالنزاع.
- يعد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2000) امتدادا لاتفاقية حقوق الطفال ويشدد على حماية الأطفال من المشاركة في الأعمال العدائية حيث يلزم الدول الأطراف بعدم تجنيد او استخدام الأطفال دون سن 18عاما في العمليات العسكرية سواء بشكل مباشر او غير مباشر ويفرض التزاماً على الدول بوضع تشريعات وطنية تجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات.
- تشكل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية إطاراً رئيسياً لحماية المدنيين بما في ذلك الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، فالمادة (77) الفقرة (2) من البروتوكول الأول لسنة 1977تحظر مشاركة الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشر في الأعمال العدائية والمادة (4) الفقرة (3) تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة غير الدولية.
- ويعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998) من أهم الأدوات القانونية الدولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة فالمادة 8(2)(ب) (26) تصنف تجنيد الأطفال دون سن 15 عاماً في القوات المسلحة او الجماعات المسلحة واستخدامهم في الاعمال العدائية كجريمة حرب في النزاعات الدولية ، بينما تنص المادة 8(2) (هـ) (7) على ان تجنيد الأطفال او استخدامهم في النزاعات غير الدولية يعد أيضاً جريمة حرب ويتيح هذا النظام محاكمة القادة العسكريين والجهات المتورطة في تجنيد الأطفال أ واستخدامهم في النزاعات .
- وتعرف مبادئ باريس الطفل المرتبط بجماعة مسلحة على أنه " أي شخص دون سن الثامنة عشرة يتم تجنيده او استخدامه من قبل جماعة مسلحة بأي صفة وتشمل أدوار الأطفال المجندون المقاتلون والطباخون والجواسيس والحمالون والاستغلال لأغراض جنسية وتؤكد المبادئ على ضرورة تسريح الأطفال وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم لضمان إعادة دمجهم في المجتمع.

[١٠] ورقة بحثية بعنوان (متى ينتهي تقديم القرابين؟ العدالة والانصاف للأطفال في الصراع المسلح في السودان –زينب عباس بدوي - 2024

- كما يعد إعلان جنيف حول حقوق الطفل لسنة (1924) من أوائل الوثائق التي أكدت على حماية الأطفال وحقوقهم الأساسية بما في ذلك الحماية أثناء النزاعات.
- قرار مجلس الأمن رقم 1612(2005) والذي أنُشئ بموجبه آلية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وقد أدرج السودان في تقارير الأمم المتحدة كواحدة من الدول التي تشهد انتهاكات جسيمة بحق الأطفال بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والتجنيد القسري.

الإطار الإقليمي:

- على المستوى الإقليمي تعزز الآليات الإفريقية حماية الأطفال في النزاعات المسلحة حيث يعد الميثاق الافريقي لحقوق ورفاهية الطفل (1990) أداة قانونية هامة تلزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم مشاركة أي طفل في الاعمال العدائية والامتناع عن تجنيد الأطفال، فضلاً عن سياسة الاتحاد الافريقي لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة لسنة 2019 حيث تعكس هذه السياسة التزام الاتحاد الافريقي بحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة وتدعو الدول الأطراف الى تبني آليات وطنية فعالة لضمان حماية الأطفال ، وكما تلعب المنظمات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) دوراً في تعزيز السلام وحماية الفئات الضعيفة ، بما في ذلك الأطفال ومع ذلك فإن فعالية هذه الجهود محدودة بسبب التحديات الميدانية.

الإطار القانوني الوطني:

- يتركز الاطار القانوني الوطني على مجموعة من التشريعات والقوانين والسياسات التي تهدف إلى ضمان حقوق الأطفال وحمايتهم من جميع اشكال الانتهاكات أبرز هذه التشريعات قانون الطفل لسنة 2010 والذي يعتبر اهم تشريع وطني يعكس التزام الدولة بحماية حقوق الأطفال وفقاً للمعايير الدولية وهو يحدد حقوق الطفل وحمايته من جميع اشكال العنف والاستغلال ينص القانون على أن الطفل هو كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره ويتضمن نصوصاً تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة بأي شكل من الأشكال ويضمن حقوق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية حتى في ظل النزاعات ويعتبر الاستغلال الجنسي جريمة يعاقب عليها القانون، كما يشير الى ضرورة توفير الحماية للأطفال المشردين والنازحين بسبب النزاعات بما يشمل تأمين المأوى والرعاية الصحية والنفسية .
- أيضا من التشريعات الوطنية القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 الذي ينص على تجريم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بما في ذلك القتل والتشويه والاعتداء الجنسي، ومع ذلك فإن ضعف سيادة القانون في مناطق النزاع يعوق تطبيق هذه النصوص.
- يعد قانون القوات المسلحة السوداني أحد التشريعات الوطنية التي تتناول بورة مباشرة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة حيث يتقاطع في بعض نصوصه مع المعايير الدولية ذات الصلة لا سيما اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها والمتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، ويتفق قانون القوات المسلحة السوداني مع قانون الطفل في تعريف الطفل حيث يعتبر كل شخص لم يبلغ الثامنة عشرة طفلاً وهو تعريف متقدم مقارنه ببعض المواثيق الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل التي تحدد سن الطفولة عند 15عاماً ، ويقر قانون القوات المسلحة بمنع تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً سواءً طواعية أو إجباراً ، كما يتضمن ذات القانون العديد من النصوص المستمدة من القانون الدولي الإنساني والتي تهدف الى حماية المدنيين بمن فيهم الأطفال من الجرائم والانتهاكات اثناء النزاعات المسلحة وتتناول المواد 150/ 151 من القانون تجريم قتل المدنيين وتوجيه الهجمات ضدهم وضد الأعيان المدنية وتفرض عقوبات قد تصل الى السجن لمدة 20 عاماً على مرتكبي هذه الجرائم[١١].

[١١] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع المحامي مهند مصطفى النور – يناير 2025

المبحث الثاني: التزامات السودان الدولية والإقليمية:

الالتزامات الدولية:

- السودان ملزم بحماية الأطفال من الانتهاكات التي يتعرضون لها في ظل النزاعات المسلحة من خلال توقيعه وتصديقه على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وهذه الالتزامات تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني السوداني مما يعني ضرورة ترجمتها الى سياسات وطنية وقوانين قابلة للتطبيق، من بين هذه الاتفاقيات صادق السودان على اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989[١٢] في العام 1990والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة[١٣] في العام 2005 مما يلزم السودان بالاعتراف بحقوق الطفل وحمايته من كافة الشكال العنف ومنع تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً واستخدامهم في الاعمال العسكرية كما يلزمه البروتوكول الاختياري بتقديم تقارير دورية الى لجنة حقوق الطفل حول الخطوات التي يتخذها للالتزام بهذه البنود.
- السودان طرف في اتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولات الإضافية لسنة 1977[١٤] والتي تشكل أساس القانون الدولي الإنساني وتلزم بحماية المدنيين في وقت النزاعات بما فيهم الأطفال كما يلزم البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية الدولة بحماية الأطفال من التجنيد القسري ومنع استهدافهم أثناء النزاعات.
- كما ان السودان ملزم بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1612 لسنة 2005 بإنشاء آليات لرصد الانتهاكات ضد الأطفال والقرار رقم 1882 لسنة 2009 الذي يدين تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات، تلزم هذه القرارات السودان بتقديم تقارير حول الخطوات التي يتخذها لمعالجة الانتهاكات الموثقة ضد الأطفال.
- تجدر الإشارة الى أن السودان صادق ايضاً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ اشكال عمل الأطفال[١٥]، كما ان السودان أدرج ضمن الدول التي تتابعها مجموعة العمل الأممية الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة مما يعني أنه خاضع لآليات رصد دولية تتطلب اتخاذ إجراءات فعلية لتحسين الوضع[١٦].

الالتزامات الإقليمية:

- على الصعيد الإقليمي يعتبر السودان طرفاً في الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية التي تهدف الى حماية حقوق الأطفال خاصة في ظل النزاعات المسلحة فقد صادق السودان على الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 والذي يركز على حماية الأطفال من الانتهاكات خلال النزاعات ويلزم السودان بمنع تجنيد الأطفال دون سن 18 وضمان تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاع ، كما ان السودان ملزم بسياسة الاتحاد الافريقي التي تهدف الى انهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة وتتطلب هذه السياسة من السودان التعاون مع الدول الافريقية الأخرى والمنظمات الإقليمية لتطوير آليات مراقبة الانتهاكات[١٧] ، ويقع على السودان التزام بصفته عضوا في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى بتطبيق البروتوكول الإضافي الخاص بحماية الأطفال من النزاعات والذي يعزز آليات محاسبة الجهات التي تنتهك حقوق الأطفال [١٨].

المبحث الثالث: الاليات الدولية والوطنية لحماية الأطفال في ظل النزاعات:

الآليات الدولية:

- ترأس فريق العمل الوطني التابع للأمم المتحدة لمراقبة والإبلاغ في السودان من قبل UNITAMS وUNICEF، وعمل مع الأطراف الموقعة على اتفاقية السلام في جوبا في عام ٢٠٢١ لتعزيز التزامات حماية الأطفال المتضررين من النزاع ووضعت خريطة طريق استنادا إلى التزامات الحكومة الحالية في مجال حماية الطفل، والتي تضمنت عناصر استجابة ووقائية لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين

---

[١٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة – قرار رقم 44/25 – 10نوفمبر 1989
[١٣] الجمعية العامة للأمم المتحدة – 25 مايو 2000
[١٤] اللجنة الدولية للصليب الأحمر –اتفاقيات جنيف 12 أغسطس 1949وقد صادق السودان عليها في 23 سبتمبر 1957
[١٥] منظمة العمل الدولية – الاتفاقية رقم 182 – 17 يونيو 1999، صادق السودان على الاتفاقية في 7 مارس 2003
[١٦] مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة – أدرج السودان في تقارير الأمين العام منذ عام 2000
[١٧] الاتحاد الافريقي -السياسة الإفريقية المشتركة لمنع تجنيد الأطفال 2007
[١٨] المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى، بروتوكولات حماية الأطفال – ديسمبر 2006 والتحق السودان بالمؤتمر في 14 ديسمبر 2006

بالنزاع. وأقرت اللجنة الفنية خريطة الطريق في ديسمبر / كانون الأول 2021، وشملت خطوات التنفيذ الأولى، المخطط لها في عام 2022، بعثات التحقق إلى الدول المتضررة من النزاع، وفحص القوات لتحديد هوية الأطفال وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم، وتطوير حملة اتصالات لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. من 2022 إلى 2023، تحققت فرقة العمل القطرية من 2168 انتهاكا خطيرا ضد 1913 طفلا (1015 فتى و683 فتاة و215 جنس غير معروف). من بين هذه الانتهاكات، وقع ٤٤٧ انتهاكا في عام 2022، و1721 انتهاكا في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 285 ٪ في الانتهاكات الجسيمة من عام 2022 إلى عام 2023 وقدمت فرقة العمل القطرية خدمات الحماية الأساسية، بما في ذلك إدارة الحالات، واقتفاء أثر الأسر ولم شمل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وخدمات منع العنف الجنسي والتصدي لها، والدعم النفسي والاجتماعي. وعلى الرغم من التحديات، واصلت الآليات الإنسانية المجتمعية تزويد الأطفال بإمكانية الوصول إلى خدمات الاستجابة على طول مسارات الحالة القائمة، بدعم من فرقة العمل القطرية والشركاء، بيد أن النزاع فرض قيودا على حرية تنقل السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم الأطفال، مما أعاق قدرتهم على التماس الأمان والمساعدة الإنسانية. وأدى إغلاق المرافق والتشريد الجماعي للمدنيين، فضلا عن تشريد السلطات والموظفين المسؤولين عن تقديم هذه الخدمات، إلى زيادة الحد من توافر الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها. تجدر الإشارة إلى أن الانتهاكات المبلغ عنها لا تمثل المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في السودان. ومع ذلك، فهي تمثل 72 ٪ من إجمالي الانتهاكات التي تم التحقق منها والتي حدثت بين أبريل وديسمبر 2023، وقد أدى النزاع والتشرد إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الأطفال والحد من حصولهم على الخدمات الأساسية.

- بدأت اليونيسف في تقديم البرامج والخدمات في السودان في عام 1952، خلال النزاعات والأزمات الإنسانية، تركز برامج حماية الطفل في اليونيسف على الحماية من الأسلحة المتفجرة ومخلفات الحرب، وجمع شمل الأطفال المنفصلين عن ذويهم مع أسرهم، وإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، وحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. على الرغم من التقدم المحرز منذ عام 2023، لا يزال النزاع المستمر يمثل عقبة كبيرة، مما يعيق تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم.
- وتشمل ولاية المفوضية حماية اللاجئين ومساعدتهم، بمن فيهم الأطفال المتأثرون بالنزاعات المسلحة، وتعمل المفوضية أيضا على لم شمل الأطفال المنفصلين عن ذويهم مع أسرهم وتقديم المساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. يشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما أكبر نسبة من التسجيل من قبل المفوضية. اعتبارا من 27 يونيو 2024، في جنوب السودان، يشكل الأطفال 56 في المائة من اللاجئين السودانيين وفي أوغندا، هم 43 في المائة، منهم 37 في المائة من الأطفال المعرضين للخطر. في تشاد، يمثل الأطفال ٥٤% في المائة من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين، مع أكثر من 10,479 طفلا معرضين للخطر و 3,154طفلا غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم. في مصر، سجلت المفوضية حوالي 631,424 فردا، 51 ٪ منهم مسجلون بالكامل. من بين المسجلين لدى المفوضية، يشكل عدد الأطفال حوالي 42 في المائة، مع تعرض 18196 طفلا للخطر، بما في ذلك 7485 طفلا غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم. ومع ذلك، تم دعم 41 في المائة فقط من هؤلاء الأطفال من خلال إجراءات المصالح الفضلى/إدارة الحالات في مصر بسبب القدرة المحدودة، وفي تشاد، على الرغم من أن الحكومة تقوم حاليا بنقل اللاجئين من الحدود إلى مواقع اللاجئين، لا يزال الوصول إلى مخيمات اللاجئين وتوفير حماية الطفل والخدمات الأخرى يشكل تحدياً كبيراً.

الآليات الوطنية:

الخطة الوطنية لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في السودان:

- والتي أطلقتها الحكومة السودانية في العام 2013 بالتعاون مع الأمم المتحدة ، تهدف الى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة ،حيث أطُلقت بعد ان وضع السودان على قائمة "العار" التابعة للأمم المتحدة بسبب الانتهاكات ضد الأطفال ، وشُكِلت اللجنة الوطنية لتنفيذ الخطة بالتعاون مع المنظمات

الأممية مثل يونيسيف ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والنزاعات المسلحة[١٩]، وأعيدت مراجعة الخطة الوطنية في العام 2016 لضمان موائمتها مع المستجدات السياسية وتركزت الجهود على إنشاء آليات لمراقبة وتوثيق الانتهاكات بما في ذلك تجنيد الأطفال ، في العام 2018 وقعت الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة خطة عمل مشتركة لتعزيز تنفيذ الخطة الوطنية بما في ذلك تسريح الأطفال المجندين وتقديم برامج إعادة تأهيل لهم[٢٠].

- بعد الثورة السودانية 2019 شهدت الخطة الوطنية دعما أكبر نتيجة لتحسن العلاقات بين الحكومة السودانية والمنظمات الدولية وأطلقت برامج مكثفة لإعادة دمج الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في المجتمع[٢١]، الا ان أبرز التحديات التي ظلت تواجه عمل الخطة استمرار النزاعات المسلحة في بعض المناطق مثل دارفور وجنوب كردفان وضعف الموارد المالية والبنية التحتية لتنفيذ برامج إعادة التأهيل وغياب الرقابة الفعالة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

المجلس القومي لرعاية الطفولة:

- المجلس القومي لرعاية الطفولة هو إحدى الآليات الوطنية التي أنشئت لتعزيز وحماية حقوق الطفل ، تأسس المجلس بموجب قانون الطفل لسنة 2010 باعتباره الجهة التنسيقية الوطنية التي تعنى بقضايا الطفولة ويعمل تحت اشراف وزارة التنمية الاجتماعية السودانية ، يتمثل دوره الأساسي في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالطفولة ومتابعة تنفيذها على مستوى الدولة[٢٢] ،إضافة الى تعزيز التزام السودان بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل ويعمل من خلال شراكات محلية ودولية مع عدد من المنظمات والهيئات منها منظمة يونيسيف ومنظمة انقاذ الطفولة الى جانب منظمات المجتمع السودانية [٢٣].

وحدة حماية الأسرة والطفل:

- تُعدّ وحدة حماية الأسرة والطفل في السودان إحدى أهم الآليات الوطنية التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال في البلاد، تأسست الوحدة بهدف توفير مظلة حماية للأطفال والأسر، وخاصة في ظل السياقات المعقدة التي يمر بها السودان بسبب النزاعات المسلحة، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات العنف ضد الأطفال، تجمع الوحدة بين البُعد الوقائي والعلاجي، وتعمل بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين لتعزيز بيئة آمنة للأطفال والأسر[٢٤]، تم إنشاء وحدة حماية الأسرة والطفل بموجب قرارات حكومية وتعمل الوحدة تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية، وتستند في مهامها إلى مجموعة من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها قانون الطفل السوداني لعام 2010، إضافة إلى الالتزامات الدولية التي وقع عليها السودان مثل اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 , تعمل الوحدة بالتعاون مع الشرطة، والقضاء، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان توفير الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال ، كما تدير مراكز حماية في مختلف الولايات، لتوفير خدمات شاملة للأطفال والأسر، وتشمل هذه الخدمات المساعدة القانونية للأطفال ضحايا العنف و الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وأسرهم والإبلاغ عن حالات الإساءة من خلال خطوط ساخنة[٢٥]، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على تقديم خدماتها بفعالية ابرزها نقص الكوادر المؤهلة ، وعدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى صعوبة تنفيذ برامج الحماية ، كما أن بعض المجتمعات لا تزال تتمسك بممارسات تقليدية ضارة تجعل الأطفال عرضة للعنف، إلى جانب ارتفاع معدلات النزوح الذي يفاقم من صعوبة توفير الحماية للأطفال في معسكرات النازحين[٢٦].

---

[١٩] اتفاقية بين حكومة السودان والأمم المتحدة برعاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والنزاعات المسلحة – الوثيقة الرسمية – مارس 2011

[٢٠] الخطة الوطنية لحماية الأطفال من 2016- 2020 – الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية السودانية بالشراكة مع يونيسيف 2016

[٢١] خطة وزارة الرعاية الاجتماعية السودانية الموقعة مع اليونيسيف ومنظمة انقاذ الطفولة لمعالجة آثار النزاعات المسلحة على الأطفال – يناير 2021

[٢٢] http://www.nccw.gov.sd

[٢٣] نفس المرجع السابق (10)

[٢٤] تقرير صادر عن منظمة انقاذ الطفولة (Save the Children) حول دورها في دعم وحدة حماية الاسرة والطفل – السودان - 2022

[٢٥] نشرات دورية صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية حول أنشطة وحدة حماية الاسرة والطفل – 2019 - 2023

[٢٦] مجموعة نقاش اجراها المركز مع عدد من الخبراء والمختصين في قضايا حماية الأطفال

وحدة مكافحة العنف ضد المرأة:

- تأسست وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل في السودان بقرار من مجلس الوزراء في نوفمبر 2005 وتتبع لوزارة التنمية الاجتماعية تعتبر هذه الوحدة الآلية الحكومية الرئيسية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتلعب دوراً مؤثراً في تنسيق الجهود الرامية إلى انهاء العنف ضد المرأة ، تهدف الى رفع الوعي المجتمعي حول قضايا العنف ضد المرأة والطفل وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي الى جانب جمع البيانات وتوثيق حالات العنف لضمان المتابعة والمسائلة كما تعمل على تقديم الدعم النفسي والقانوني للناجيات من العنف[٢٧].

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه جهود حماية الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في السودان:

- تشهد حماية الأطفال في السودان تحديات كبيرة بسبب النزاعات المسلحة المستمرة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على قدرة الآليات الوطنية والدولية على توفير الحماية والدعم اللازم للأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع، أبرز هذه التحديات:

١. استمرار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي مما يجعل المناطق المتضررة بيئات غير آمنة للأطفال، كما أن الانقلابات السياسية والنزاعات بين الأطراف المختلفة تضعف المؤسسات المسؤولة عن حماية الأطفال.
٢. عدم وجود بيانات مفصلة حول عدد الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات مباشرة خلال النزاع المسلح، هذا الغياب في المعلومات يجعل من الصعب تقدير حجم الكارثة ووضع استراتيجيات استجابة مناسبة.
٣. يعد انكار الازمة من قبل الجهات الرسمية أحد أكبر العوائق التي تحول دون التعامل معها بجدية فهناك تجاهل لحجم العنف والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال مما يؤدي الى غياب تدخل فعال لحمايتهم او تقديم المساعدة لهم.
٤. يواجه العاملون في مجال حقوق الانسان والمنظمات صعوبات كبيرة في الوصول الى مناطق النزاع كما ان العديد من المدافعين عن حقوق الانسان اضطروا الى مغادرة البلاد بسبب التهديدات الأمنية مما أدى الى تقليص جهود التوثيق والرصد الفعال للانتهاكات ضد الأطفال.
٥. غياب سيادة القانون من خلال سياسة الإفلات من العقاب تجعل مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال بمنأى عن العدالة مما يؤدي الى استمرار الانتهاكات، كما يعيق ضعف المؤسسات القضائية وغياب الهياكل القانونية في المناطق المتأثرة بالنزاع تطبيق القوانين التي تحمي الأطفال.
٦. تعاني المؤسسات الوطنية مثل المجلس القومي لرعاية الطفولة ووحدة حماية الاسرة والطفل من نقص التمويل اللازم لتنفيذ برامجها وتعتمد في العديد من برامجها على التمويل الدولي مما يجعلها غير مستدامة في ظل تراجع المساعدات الدولية.
٧. التحديات الثقافية والاجتماعية فالممارسات التقليدية الضارة كختان الاناث والزواج القسري تؤثر بشكل خاص على الفتيات كما أن الوصمة الاجتماعية تجعل العديد من الضحايا خاصة في حالات العنف الجنسي يترددون في الإبلاغ عن الانتهاكات.
٨. ضعف الوعي المجتمعي بحقوق الأطفال مما يؤدي الى استمرار الممارسات الضارة وقلة الوعي بآليات الإبلاغ عن الانتهاكات او الوصول الى خدمات الحماية.

[٢٧] تقرير صادر من المقرر الخاص حول العنف ضد المرأة يبرز دور وحدة مكافحة العنف ضد المرأة - 2015

الفصل الثالث: الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات:

المبحث الأول: أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات:

قتل وتشويه الأطفال:

تُعد الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال من أكثر الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة، حيث يتعرض الأطفال في السودان لموجات من العنف والقتل والتشويه نتيجة الحرب التي تفاقمت منذ اندلاعها في أبريل ٢٠٢٣.

ورد في تقرير صادر عن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة إشارات واضحة إلى الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في السودان، حيث أشار التقرير إلى ممارسات القتل والتشويه التي حدثت أثناء النزاع، في السياق ذاته، أشار المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام في تقرير بعنوان "انتهاكات حقوق الإنسان في وسط دارفور منذ استيلاء الدعم السريع عليها"، والذي غطى الفترة من نوفمبر ٢٠٢٣ إلى نوفمبر ٢٠٢٤، إلى حادثة قتل الطفل حافظ آدم، البالغ من العمر ١٧ عامًا، الذي تعرض لإطلاق نار مباشر أدى إلى وفاته، أما تقرير مجلس الأمن، الصادر في يوليو ٢٠٢٤ تحت عنوان "الأطفال والنزاع المسلح في السودان"، فقد وثّق آثار النزاع على الأطفال، مشيرًا إلى حوادث قتل وتشويه وقعت أثناء الحرب الحالية من بينها قتل وتشويه "1244" طفلاً في عام 2023 تراوحت أعمارهم ما بين سن الرضاعة حتى ١٧ عام ، تجدر الإشارة الى ان 74% من حالات القتل والاصابات بين الأطفال نجمت عن تبادل اطلاق نار منها 813 حالة وقعت إثر القصف الجوي لطيران القوات المسلحة، ومن بين الأمثلة التي وردت في التقرير، الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة السودانية على قوات الدعم السريع في منطقة نيالا بجنوب دارفور خلال ديسمبر ٢٠٢٣، والتي أسفرت عن مقتل وتشويه ١٥ طفلًا، وفي حادثة أخرى، وثّق التقرير قيام قوات الدعم السريع في أغسطس ٢٠٢٣ بعمليات توغل في محليتي الرهد وأم روابه بشمال كردفان، حيث قصفت المدافع المناطق السكنية، مما أسفر عن مقتل وتشويه ٣٦ طفلًا[٢٨].

من بين الفئات الأكثر تضررًا في هذا النزاع، الأطفال من ذوي وذوات الإعاقة، حيث أشارت الناشطة في مجال حقوق ذوي الإعاقة، سعدية عيسى، في مقابلة أُجريت معها، إلى وقوع وفيات بين الأطفال ذوي الإعاقة خلال النزاعات المسلحة إن استهداف هذه الفئة أو تعريضها للخطر يُبرز حجم المعاناة التي تواجهها في ظل غياب تدابير الحماية والاحتياجات الخاصة[٢٩].

نشرت قناة الحرة تقريرًا بعنوان "حرب السودان تهدد جيلًا من الأطفال" في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، وثّقت فيه الانتهاكات التي شهدها الأطفال خلال النزاع المسلح. من بين القصص المؤلمة التي أوردها التقرير، قصة الطفل أحمد (اسم مستعار)، الذي قُتل أثناء محاولته الفرار مع أسرته من ويلات الحرب، كانت أمينة، والدة أحمد البالغة من العمر ٥٢ عامًا، تتحدث بحزن وهمس وهي تتذكر تفاصيل اليوم الذي فقدت فيه ابنها كان أحمد يبلغ من العمر ١٧ عامًا عندما قُتل في مدينة سنجة بجنوب شرق السودان أثناء محاولة أمينة الفرار بأطفالها الخمسة، اندلع إطلاق نار بالقرب من منزلها، ووقع أحمد في مرمى النيران ، قالت أمينة لمؤسسة تومسون رويترز، وهي تجلس في مخيم كايا للاجئين بمقاطعة مابان في ولاية أعالي النيل بدولة جنوب السودان: "أطلقوا النار على صدره... لفظ أنفاسه الأخيرة بين ذراعي في منتصف الطريق" رغم الحزن الذي يعتصر قلبها، كان على الأسرة مواصلة الهرب قام شقيق أحمد الأكبر بحمل جثته إلى حقل قريب، ودفنته الأسرة في قبر ضحل، ثم تابعت طريقها في رحلة استغرقت ستة أيام للوصول إلى الحدود.

إن حوادث قتل الأطفال وتشويههم ليست مجرد أرقام تُسجل في التقارير، بل هي جزء من واقع مؤلم يعيشه السودان يوميًا، الأطفال الذين يفقدون حياتهم أو يُصابون بجروح تُغيّر مجرى حياتهم يمثّلون فقدانًا لمستقبل أمة بأكملها، في المجتمعات المتأثرة بالصراع تترك هذه الانتهاكات أثرًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا، ليس فقط على الأسر التي تفقد أطفالها، ولكن أيضًا على المجتمع ككل فالأطفال الذين ينجون من القتل أو التشويه

[٢٨] التقرير الثامن للأمين العام للأمم المتحدة عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في السودان – يونيو 2024

[٢٩] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الخبيرة في قضايا ذوي الإعاقة – سعدية عيسى-أكتوبر 2024

يعيشون في ظل صدمة دائمة تؤثر على نموهم النفسي والعاطفي، مما يُهدد قدرتهم على استعادة حياتهم الطبيعية في المستقبل.

التجنيد القسري واستخدام الأطفال في الأعمال العسكرية:

ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العسكرية تعد واحدة من أبرز الانتهاكات الإنسانية التي تعصف بالمجتمعات التي تعاني من الصراعات المسلحة، في السودان حيث تقف الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كوقود دائم للصراعات، أصبح تجنيد الأطفال حقيقة مؤلمة تسلط الضوء على معاناة جيل بأكمله، تشير التقارير الميدانية، إلى جانب مقاطع الفيديو المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى وجود أطفال جنود في صفوف أطراف النزاع الحالي، سواء كانوا مستنفرين من قبل الحواضن الاجتماعية المؤيدة لأي من الأطراف أو مجندين بشكل مباشر، فإن هذه الظاهرة تسلط الضوء على واقع معقد ومتداخل .

توضح الأستاذة زينب، الباحثة في قضايا النوع الاجتماعي، أن تجنيد الأطفال في السودان ليس ظاهرة حديثة، بل إنه نتيجة متراكمة لعقود من الصراعات المسلحة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتؤكد أن هذه الظاهرة معقدة ولها جذور عميقة تمتد عبر التاريخ الحديث للسودان، من خلال استعراض الأسباب، أشارت زينب إلى أن الفقر وانعدام الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة يُشكلان بيئة خصبة لتفاقم هذه الظاهرة.

وترتبط قضية تجنيد الأطفال ارتباطًا وثيقًا بالنزاعات القبلية والصراعات الأهلية في هذه المجتمعات، التي تعتمد غالبًا على الزراعة والرعي، تصبح الموارد المحدودة مثل الماء والأراضي الزراعية محورًا للصراع، ومع تفاقم هذه النزاعات، يُصبح الأطفال وقودًا أساسيًا لتكوين الميليشيات المسلحة، حيث يتم استغلال براءتهم وعجزهم عن إدراك تعقيدات الصراع في تعزيز مصالح الأطراف المتنازعة، وعلى مدار العقود الماضية لعبت التغيرات المناخية دورًا حاسمًا في إشعال فتيل الصراعات القبلية في السودان حيث يعود تاريخ هذه الأزمة إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما أدى الجفاف والتصحر إلى نزوح آلاف الأسر من مناطقها الأصلية في ظل هذه الظروف، تناقصت الموارد بشكل ملحوظ، مما دفع القبائل إلى التنافس الشرس على الموارد القليلة المتبقية، تشير التقارير إلى أن هذا النزوح القسري ارتبط بتصاعد النزاعات القبلية، ففي مجتمعات تعتمد على الزراعة والرعي، أصبح نقص الموارد مبررًا للصراع المستمر، أدى هذا الوضع إلى خلق دائرة مغلقة من العنف حيث تمثل القبائل المتنازعة نماذج لمجتمعات تعتمد بشكل كبير على القوة لحماية مصالحها، ومع ذلك، كان الأطفال هم الفئة الأكثر تأثرًا بهذه النزاعات، إذ أصبحوا هدفًا مباشرًا للتجنيد القسري من قبل الجماعات المسلحة التي ترى فيهم قوة عاملة يسهل السيطرة عليها.

من بين الانتهاكات التي يعتبرها الخبراء الأكثر جسامة بعد فقدان الحياة، يأتي التجنيد القسري للأطفال. يوضح الدكتور مبارك أمان، الخبير في قضايا الأطفال، أن الأطراف المتصارعة في السودان – سواء الجيش أو قوات الدعم السريع – تلجأ بشكل متزايد إلى تجنيد الأطفال، ليس فقط كمقاتلين بل كجواسيس أو عمال في الميليشيات. حتى إذا لم يرتدِ هؤلاء الأطفال الزي العسكري الرسمي، فإن استخدامهم في الأعمال المرتبطة بالصراع يعد تجنيدًا صريحًا وفقًا للمعايير الدولية، وقد أضاف الدكتور أمان أن الأطفال في السودان أصبحوا عرضة لهذه الممارسات بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، في ظل الفقر وانعدام التعليم والخدمات الأساسية، يجد الأطفال أنفسهم مجبرين على الانضمام إلى الجماعات المسلحة لتأمين قوت يومهم.

تتراوح أعمار الجنود الأطفال في السودان بين 12 و17 عامًا، ووفقًا للشهادات الميدانية، فإن الكثير منهم ينضمون إلى الجماعات المسلحة تحت وطأة الضغط الاجتماعي أو الحاجة الاقتصادية، وفي حالات أخرى، يتم تجنيدهم بالقوة من قبل الميليشيات. تُظهر مقاطع الفيديو المتداولة على الإنترنت مشاهد مأساوية لأطفال يحملون السلاح ويمشون في صفوف الجنود، مما يعكس مدى الاستغلال الذي يتعرضون له.

تشير أراء الخبراء الذين استطلعهم المركز إلى أن صغر سن أفراد قوات الدعم السريع بالمقارنة مع جنود الجيش النظامي يعكس توجهًا من قبل الميليشيات لاستهداف الفئة العمرية الأصغر، فالأطفال أكثر طواعية وأسهل تدريبًا، كما أنهم أقل وعيًا بالمخاطر التي قد يواجهونها في ساحة المعركة.

الاغتصاب والعنف الجنسي:

لطالما كان العنف الجنسي أداة من أدوات الحرب في النزاعات المسلحة حول العالم والسودان ليس استثناء، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية تم تسجيل مئات من حالات الاغتصاب التي استهدفت النساء والفتيات خلال العقود الماضية في السودان، النزاعات في جنوب السودان، دارفور، جنوب كردفان، والنيل الأزرق شهدت استخداماً ممنهجاً للعنف الجنسي، ومع تجدد الصراعات في 2023 برزت ولاية الجزيرة التي كانت تعتبر ملاذاً آمناً نسبياً كإحدى المناطق التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الجرائم.

في مجموعة نقاش أجراها المركز الافريقي اشارت الدكتورة احسان فقيري الناشطة النسوية البارزة إلى أن "الحرب في السودان تخاض فوق أجساد النساء " هذه العبارة تحمل الكثير من الدلالات العميقة، إذ تعكس كيف يتم استهداف النساء والفتيات بما في ذلك الأطفال ، كسلاح لإحداث شرخ اجتماعي يدوم طويلاً بعد انتهاء الصراع.

تعد فئة الأطفال الأكثر هشاشة في النزاعات المسلحة، حيث يتم استهدافهم بشكل مباشر او غير مباشر، الفتيات على وجه الخصوص، يواجهن انتهاكات جسيمة تشمل الاغتصاب والاستغلال والاستعباد الجنسي ، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في عام 2024 تم توثيق مئات الحالات التي شملت أطفالاً تعرضوا للاغتصاب أو التحرش الجنسي في السودان منذ النزاع الأخير[٣٠].

من بين هذه القصص المروعة تبرز قصة الطفلة مريم البالغة من العمر 17 عام وثقتها الجزيرة الوثائقية في تقرير بعنوان " ضحايا الاغتصاب جرح مفتوح في حرب السودان" سردت مريم كيف تعرضت للاغتصاب عدة مرات من قبل مقاتلي قوات الدعم السريع في احدى مناطق ولاية الجزيرة، اشارت الى أن المعتدين استهدفوا الفتيات مباشرة من الشوارع وأجبروهن على الخضوع تحت تهديد السلاح.

تُجمِع تقارير المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية على ان قوات الدعم السريع كانت طرفاً رئيسياً في ممارسة العنف الجنسي، بما في ذلك ضد الأطفال، ووثقت منظمة هيومان رايتس ووتش حالات اغتصاب ممنهج في المناطق التي سيطرت عليها قوات الدعم السريع، وأشارت التقارير إلى أن هذه القوات استخدمت الاغتصاب كوسيلة انتقامية وترهيبية ضد المجتمعات التي يعتقد أنها تدعم أطرافاً معادية.

وكان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في عام 2023 قد وثق حالات عنف جنسي متصل بالنزاع في السودان ضد 18 فتاة وفتىً واحد وقعت في ولايات الخرطوم وجنوب دارفور وشمال دارفور[٣١] ، كما أشار تقرير أممي صادر في ديسمبر 2024 الى أن الأطفال يشكلون نسبة كبيرة من ضحايا العنف الجنسي في السودان حيث تم استهدافهم بشكل خاص في المناطق الريفية، وأشارت ممثلة لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري في مقابلة مع المركز الافريقي إلى أن العنف الجنسي يستخدم أيضاً لطمس الهوية الثقافية للمجتمعات المستهدفة مما يسبب ندوباً نفسية عميقة لدى الأطفال الضحايا.

احدى المشكلات الكبرى التي تواجه الضحايا هي غياب المحاسبة القانونية، بالرغم من توثيق العديد من الانتهاكات إلا أن النظام القضائي السوداني يعاني من ضعف البنية التحتية والفساد مما يعيق ملاحقة الجناة، ففي تقرير أعدته منظمو العفو الدولية في ديسمبر 2024 اشارت الى ان الحكومة السودانية لم تتخذ خطوات كافية لمحاسبة المسؤولين عن جرائم العنف الجنسي خاصة في صفوف القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

اختطاف الأطفال:

ابرز الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في سياق النزاع المسلح هي الاختطاف ، وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في ٧ يونيو ٢٠٢٤ تم التحقق من اختطاف ٢٠ طفلا في عام ٢٠٢٣ تتراوح أعمارهم بين ٩ و17 عام ونُسِبت هذه الانتهاكات الى جناة مجهولي الهوية والى قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة

[٣٠] تقرير صادر من منظمة يونيسيف – 2024

[٣١] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح في السودان 7يونيو 2024

معها والقوات المسلحة السودانية [٣٢] فعلى سبيل المثال قامت قوات الدعم السريع في ثلاث حالات منفصلة باختطاف 3 فتيان تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عام عند مرورهم بنقطة تفتيش واحتجز واحد من الفتيان الثلاثة طلبا للفدية قبل ان يقتل وعذب آخر قبل اطلاق سراحه بينما لا يزال مصير الفتى الثالث مجهولاً، وفي حالة قامت قوات الدعم السريع في يونيو 2023 باختطاف شقيقتين تبلغان من العمر 13 و14 عام من احد شوارع الخرطوم واعتدي على والدتهن جنسياً ومن ثم اطلق سراح الفتيات بعد بضع ساعات ، بالإضافة الى ذلك افاد تقرير صادر عن المجلس القومي لرعاية الطفولة في السودان بأن قوات الدعم السريع جندت اكثر من 8000 طفل للقتال في صفوفها وان هناك اكثر من 2500طفل مختطف و2500 آخرون تائهون[٣٣] ، ومع استمرار النزاع تزايدت حالات الاختطاف بهدف طلب الفدية وفق العديد من المصادر، حيث انتشرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي تُظِهر مُختطفين بينهم أطفال يطالب خاطفوهم بدفع فدية مالية تتراوح بين 2000 و5000 دولار مع التهديد بتصفيتهم في حال عدم الدفع ، كما افاد احد المصادر للمركز الافريقي بعد عودته لمدينة ود مدني عقب سيطرة الجيش السوداني عليها ولقائه بالعديد من سكانها الذين لم يغادروا المدينة أفادوا بأن قوات الدعم السريع عمدت على بيع الاطفال حيث بلغ سعر الطفل الذكر 3000 جنيه سوداني بينما بيع الطفلة الانثى مقابل 2500 جنيه جاءت هذه الافادات مصحوبة بتأكيدات شهود عيان أفادوا بأن معظم الاطفال الذين تم بيعهم من فاقدي السند الذين تم ترحيلهم الى مدني[٣٤] .

استهداف المستشفيات والمدارس في النزاعات المسلحة:

يمثل الأطفال أكثر الفئات هشاشة في أوقات النزاعات المسلحة، حيث يتعرضون لانتهاكات جسيمة تؤثر بشكل عميق على حاضرهم ومستقبلهم، في السودان، الذي يواجه أحد أعنف الصراعات المسلحة في تاريخه الحديث، كانت المستشفيات والمدارس في قلب دائرة الاستهداف، هذه المرافق، التي يفترض أن تكون ملاذًا آمنًا للأطفال للحصول على الرعاية الصحية والتعليم، تحولت إلى أهداف عسكرية في سياق النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الذي اندلع في أبريل 2023.

في هذا السياق، لا يعد استهداف المستشفيات والمدارس مجرد أعمال عنف عشوائية، بل هي جزء من استراتيجية أوسع لإضعاف المجتمعات المدنية وحرمانها من أساسيات الحياة ، الأطفال باعتبارهم أكثر الفئات اعتمادًا على هذه المؤسسات، تحملوا العبء الأكبر من هذه الانتهاكات، حيث تمثل المستشفيات المكان الذي يحصل فيه الأطفال على الرعاية الطبية اللازمة لعلاج الإصابات والأمراض، لا سيما في ظل النزاعات التي تزيد من احتمالية تعرضهم للعنف وسوء التغذية وتصبح المدارس ملاذا نفسياً للأطفال حيث توفر لهم شعور بالأمان وسط الفوضى، ويعكس استهداف المرافق الحيوية كالمستشفيات والمدارس نمطًا من الانتهاكات الممنهجه ، حيث تشير التقارير الحقوقية إلى أنه في النزاع المسلح الحالي في السودان انُتهِك القانون الدولي الإنساني من خلال قصف المستشفيات، واحتلال المدارس، واستخدام المرافق المدنية لأغراض عسكرية.

اولاً: استهداف المدارس وتدمير البنية التعليمية:

أصبحت المدارس في السودان أهدافًا رئيسية في النزاع المسلح، أفادت مصادر للمركز الافريقي بأن أكثر من 110 مدرسه قد تعرضت للهجوم منذ بدء الصراع، وتحولت مئات المدارس الأخرى إلى ملاجئ للنازحين داخلياً، هذه الممارسات لا تؤثر فقط على التعليم، بل تُفاقم من معاناة الأطفال وتُفقدهم الشعور بالأمان، وهو ما أكده الدكتور مبارك مامان، المتخصص في قضايا الطفولة، الذي أوضح أن التعليم يشكل أداة رئيسية في توفير الدعم النفسي للأطفال وأسرهم في ظل النزاعات[٣٥]، ووفقًا لتقرير صادر عن منظمة اليونيسف، في ولاية الخرطوم، تعرضت مدرسة الخنساء الثانوية للبنات للقصف المباشر، مما أسفر عن مقتل وإصابة 20 طفلا، كما تم استخدام العديد من المدارس كثكنات عسكرية أو مخازن للأسلحة، مما جعلها أهدافًا مشروعة للهجمات العسكرية.

[٣٢] تقرير صادر من الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح في السودان ٧-يونيو 2024
[٣٣] تقرير صادر من المجلس القومي لرعاية الطفولة – 12نوفمبر 2024
[٣٤] إفادة من شاهد عيان للمركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام
[٣٥] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع الدكتور مبارك مامان - المتخصص في قضايا الطفولة – ديسمبر 2025

كما تسبب استهداف المدارس في تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل في العديد من المناطق، ملايين الأطفال لم يتمكنوا من الوصول إلى مدارسهم، حيث أُغلقت المدارس بسبب القصف أو بسبب نزوح العائلات، كما أن الأطفال النازحون في معسكرات اللجوء يعانون أيضًا من نقص حاد في الخدمات التعليمية، المدارس المؤقتة التي أقيمت في المعسكرات لا تلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من الأطفال، كما أن نقص المعلمين والمناهج يزيد من تعقيد الأزمة، تُظهر التقارير أن معظم المدارس في السودان أُغلقت منذ بداية النزاع، ما ترك أكثر من 19 مليون طفل خارج نطاق التعليم، أي ما يعادل حوالي 90% من الأطفال في سن الدراسة.

ثانياً: الهجمات على المستشفيات:

لم تسلم المرافق الصحية من الاستهداف في هذا النزاع المدمر، حيث تعرضت المستشفيات للقصف والنهب، مما أدى إلى تعطيلها عن العمل وحرمان المرضى من الحصول على الرعاية الصحية المنقذة للحياة، في بيان صادر بتاريخ 17 أبريل 2023، أعلنت نقابة الأطباء السودانيين أن مستشفى الشعب التعليمي ومستشفى الخرطوم التعليمي خرجا تماماً عن الخدمة نتيجة القصف المدفعي، وأشارت النقابة إلى أن المستشفيات في العاصمة الخرطوم والمدن الأخرى تعرضت للضرب بالمدفعية الثقيلة والأسلحة النارية، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، وتشير التقارير وإفادات الخبراء القانونيين الذين استطلعهم المركز إلى أن الهجمات على المستشفيات قد ترقى إلى جرائم حرب، حيث أن طرفي النزاع استهدفا المرافق الطبية بشكل مباشر، بما في ذلك الغارات الجوية ونيران المدفعية، بينما كان المرضى والطواقم الطبية داخل المباني، كما أفادت نقابة الأطباء السودانيين بأن أقل من 20% من مستشفيات الخرطوم، البالغ عددها 88، لا تزال تعمل بشكل جزئي، وفي تقرير بعنوان "حرب على الإنسان التكلفة الإنسانية للنزاع والعنف في السودان"، الصادر عن منظمة أطباء بلا حدود بتاريخ 15 مايو 2024، وُثقت سلسلة من الانتهاكات المروعة ضد المرافق الصحية، أوضح التقرير أن مستشفى للأطفال في الفاشر، كان يستضيف 115 طفلاً يعانون من سوء التغذية، تعرض لغارة جوية شنتها القوات المسلحة السودانية، مما أدى إلى انهياره بالكامل وفي اليوم التالي، ضربت غارة أخرى سقف المستشفى، ما أسفر عن دفن ثلاثة أطفال تحت الأنقاض ، وأشار التقرير إلى أن حوالي 70-80% من المستشفيات في المناطق المتضررة من النزاع توقفت عن العمل، مما ترك أكثر من 65% من السكان بدون إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ، كما وثقت أطباء بلا حدود أكثر من 60 حادثة عنف وهجمات استهدفت طواقمها ومرافقها، بما في ذلك إطلاق النار داخل المستشفيات ونهب الإمدادات الطبية.

منع وصول المساعدات الإنسانية:

منع وصول المساعدات الإنسانية يمثل أحد أبرز مظاهر الانتهاكات التي تطال الأطفال في السودان، حيث تتفاقم الأزمات الإنسانية في ظل النزاع المسلح المستمر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأطفال، باعتبارهم الفئة الأكثر ضعفاً في المجتمع، يعانون بشكل مباشر من تبعات هذه السياسات التي تحرمهم من حقوقهم الأساسية في الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم ، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن نصف سكان السودان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، ومن ضمنهم ملايين الأطفال الذين يواجهون خطر الموت جوعاً أو الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها، النزاع المسلح الذي اندلع في أبريل 2023 أدى إلى نزوح أكثر من 7 ملايين شخص، بينهم نسبة كبيرة من الأطفال، الذين أصبحوا عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد، إلى جانب انتشار الأمراض المعدية نتيجة انعدام خدمات الصحة العامة، التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية العالمية (WFP) تشير إلى أن القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية تُفاقم الأزمة الإنسانية، خصوصاً في مناطق النزاع مثل ولايات دارفور وكردفان، وأكدت المديرة التنفيذية للعلاقات الخارجية في المنظمة، ليني كينزلي، أن غياب الوصول الآمن للمساعدات إلى تلك المناطق يجعل تقديم الدعم للأطفال شبه مستحيل، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية بينهم إلى مستويات قياسية.

أحد الأسباب الرئيسية لمنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال في السودان هو استمرار النزاع المسلح وانعدام الأمن في المناطق المتضررة ، القوات المتحاربة، سواء الجيش أو قوات الدعم السريع، تعرقل حركة قوافل الإغاثة كجزء من استراتيجياتها العسكرية، أشار تقرير صادر من شبكة "عاين" في فبراير 2024 إلى أن حركة نقل شاحنات الإغاثة من المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع شبه مستحيلة، مما يحرم ملايين الأطفال في تلك المناطق من الغذاء والماء والدواء، بالإضافة

إلى ذلك، الإجراءات البيروقراطية المطولة في ميناء بورتسودان، والتي تسيطر عليه القوات المسلحة، تعيق تسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين، منظمة الغذاء العالمي ذكرت أن عمليات التخليص الجمركي ونقل الشحنات من بورتسودان إلى المناطق الداخلية قد تستغرق أسابيع، مما يؤدي إلى تدهور المواد الغذائية وانتهاء صلاحية الأدوية قبل وصولها إلى الأطفال، كما ان التقارير الدولية تسلط الضوء على الانتهاكات الموجهة ضد العاملين في مجال الإغاثة، والتي تشمل الاعتداءات المسلحة والنهب، في كثير من الحالات، يتم مهاجمة القوافل الإنسانية وسرقة الإمدادات قبل وصولها إلى المناطق المستهدفة، هذا الأمر لا يفاقم فقط معاناة الأطفال المحرومين من المساعدات، بل يثبط أيضاً جهود المنظمات الإنسانية ويجعلها أكثر تردداً في الاستجابة لاحتياجات الأطفال في السودان.

إقليم دارفور، الذي يسيطر عليه بشكل كبير قوات الدعم السريع، يشهد أسوأ أزمة إنسانية، حيث تشير التقارير إلى أن الملايين من الأطفال في ولايات جنوب وغرب ووسط دارفور يعانون من سوء التغذية الحاد، في حين تفتقر المستشفيات والمراكز الصحية إلى الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لإنقاذ حياتهم، وأكد التقرير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديسمبر 2023 إلى أن نقص الغذاء الحاد في الإقليم أدى إلى حالات وفاة بين الأطفال دون سن الخامسة، مع تسجيل معدلات غير مسبوقة من سوء التغذية[٣٦].

على الجانب الآخر، في كردفان، يعاني الأطفال من الحصار المفروض على المناطق المتضررة، حيث تُمنع قوافل الإغاثة من دخول المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع، حيث أشار تقرير صادر من منظمة "هيومن رايتس ووتش" في يناير 2024، الى أن هذه الاستراتيجية تُستخدم كورقة ضغط عسكرية، دون اعتبار للأثر الكارثي على الأطفال[٣٧].

وفقاً لما ورد في خطاب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فولكر تورك، فإن القيود المفروضة على الممرات الإنسانية تمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، وقد ترقى إلى مستوى جرائم حرب، هذه القيود تمنع وصول الإمدادات إلى المناطق الأكثر احتياجاً، مما يهدد حياة الأطفال بشكل مباشر، في ولاية الخرطوم، حيث تدور معارك عنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، يواجه الأطفال تهديدات متعددة تشمل نقص الغذاء والماء النظيف، وانتشار الأمراض المعدية مثل الملاريا والكوليرا.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد اصدرت تقارير تفصيلية عن معاناة الأطفال في السودان، مشيرة إلى أن ١٣,٦ مليون طفل بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية، وفي تقريرها الأخير، حذرت اليونيسيف من أن استمرار منع المساعدات سيؤدي إلى وفاة آلاف الأطفال جوعاً أو بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها، تقرير آخر صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في نوفمبر 2023 سلط الضوء على العوائق السياسية والأمنية التي تمنع وصول المساعدات الإنسانية، وأكد المكتب على أن الأطفال هم الفئة الأكثر تضرراً من هذه القيود، حيث يواجهون خطر الموت جوعاً في ظل انعدام الموارد الأساسية[٣٨].

الحرمان من التعليم:

في ظل النزاع المستمر في السودان يعد الحرمان من التعليم أحد أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال وهو انعكاس مباشر للأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد ، فقد أدى القتال الى انهيار بنى التعليم الأساسية وأثر بشكل كارثي على مستقبل جيل كامل من الأطفال وفقاً لتقارير موثقة صادرة من منظمات دولية ومحلية تفاقمت ازمة التعليم بشكل كبير وتركزت آثارها المدمرة في مناطق النزاع الرئيسية مثل الخرطوم والجزيرة ودارفور وكردفان ،يشير تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (OCHA) في ديسمبر 2024 إلى أن النزاع تسبب في تدمير أكثر من 60 %من البنى التحتية التعليمية في مناطق النزاع وتشمل هذه المرافق المدارس الابتدائية والثانوية بالإضافة إلى المرافق التعليمية غير الرسمية التي كانت تقدم خدمات أساسية للأطفال في المناطق النائية في جنوب كردفان ، على سبيل المثال ذكر التقرير ان ما يزيد على 75% من

[٣٦] تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – ديسمبر 2023
[٣٧] تقرير صادر من منظمة هيومان رايتس ووتش – يناير 2024
[٣٨] تقرير صادر من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (OCHA)-نوفمبر ٢٠٢٣

المدارس أصبحت غير صالحة للاستخدام بسبب القصف الجوي او النهب او تحويلها لمراكز لجوء للنازحين [٣٩]، كما أشار تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في نوفمبر 2024 إلى أن نقص التمويل لإعادة بناء المدارس وترميمها أدى إلى بقاء الآف الأطفال خارج المدارس حيث لم يخصص سوى 5% من الميزانية التعليمية لعمليات إعادة الإعمار وهو ما يعكس ضعف الأولويات في ظل الأزمات الإنسانية الأخرى[٤٠]، ووفقاً لتقرير نشره المجلس النرويجي للاجئين في أغسطس 2024 فإن أكثر من 70% من الأطفال النازحين في معسكرات النزوح في دارفور وكردفان وشرق السودان لا يستطيعون الالتحاق بأي شكل من أشكال التعليم وأشار التقرير إلى ان أكثر من 1.8مليون طفل في سن الدراسة نزحوا بسبب النزاع في عام 2024 وحده مما يزيد من تعقيد الأزمة التعليمية[٤١]، كما أفادت منظمة اليونيسف في تقرير لها بتاريخ 13 مارس 2024 بأن أكثر من 90% من الأطفال النازحين بمخيم زمزم بدارفور لا يحصلون على التعليم بسبب انعدام المدارس والمرافق التعليمية فضلاً عن انعدام الأمن الذي يجعل السفر الى المدارس القريبة أمراً بالغ الخطورة وذكر التقرير أن الأهالي غالباً ما يمعنون أطفالهم من الذهاب للمدارس خوفاً من تعرضهم للعنف او الاختطاف[٤٢]، وفقاً لتقرير صادر من لجنة المعلمين السودانيين في يناير 2025 يعاني النظام التعليمي من نقص حاد في عدد المعلمين المؤهلين بسبب النزاع فقد فرَ الآف المعلمين من مناطق النزاع بينما لقي آخرون مصرعهم نتيجة القتال ، كما اشارت النقابة إلى أن أكثر من 30% من المدارس في مناطق النزاع تعمل بمعلمين متطوعين غير مدربين مما أدى الى تدهور جودة التعليم بشكل ملحوظ[٤٣] ، إلى جانب ذلك ذكر التقرير أن انعدام الموارد التعليمية مثل الكتب واللوازم المدرسية يعد تحدياً إضافياً ففي شرق السودان اشارت منظمة Save the Children في تقريرها لعام 2024 إلى أن 85 % من المدارس تعاني من نقص في الكتب المدرسية فيما يستخدم العديد من الطلاب دفاتر واقلام قديمة او معدومة مما يجعل العملية التعليمية شبه مستحيلة .

أحد الجوانب المأساوية الأخرى لانتهاك حق التعليم يتمثل في استغلال الأطفال في النزاع المسلح فقد أفادت منظمة اليونيسيف في بيان صدر بتاريخ 31 مايو 2024 بأن الاف الأطفال في السودان تم تجنيدهم من قبل اطراف الصراع مما حرمهم من فرصة التعليم وأشارت المنظمة إلى ان الأطفال الذين يتم تجنيدهم غالباً ما يجبرون على ترك مدارسهم والانخراط في صفوف المقاتلين مما يعرضهم للخطر الجسدي والنفسي[٤٤] ، ففي دارفور اشارت مصادر للمركز الافريقي ان ميليشيات مسلحة استهدفت المدارس والمرافق التعليمية لتجنيد الأطفال حيث يتم استخدام التهديد والاغراءات المادية لإجبارهم على الانضمام وذكر تقرير صادر من منظمة العفو الدولية في سبتمبر 2024 ان اكثر من 12000 طفل في سن الدراسة قد تم تجنيدهم قسراً في دارفور وحدها[٤٥].

ويؤدي الحرمان من التعليم الى تأثيرات نفسية واجتماعية خطيرة على الأطفال فقد أشار تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في يوليو 2024 إلى أن الأطفال الذين حرموا من التعليم يعانون من مستويات عالية من الاكتئاب والقلق بسبب شعورهم باليأس وفقدان الأمل في مستقبل أفضل كما أشار التقرير إلى ان الأطفال غير المتعلمين غالباً ما يصبحون أكثر عرضة للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي مما يزيد من دائرة الفقر والعنف[٤٦] ، وفي مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الناشطة الحقوقية عزة محمد احمد أوضحت ان الحرمان من التعليم يجعل الأطفال عرضة للعنف الجنسي والزواج المبكر خاصة الفتيات وأضافت أن الفتيات اللائي يُحرمَن من التعليم غالباً ما يُجبَرن على الزواج في سن مبكرة بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية .[٤٧]

---

[٣٩] تقرير صادر من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية – ديسمبر 2024

[٤٠] تقرير صادر من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) – نوفمبر 2024

[٤١] تقرير صادر عن المجلس النرويجي للاجئين – أغسطس 2024

[٤٢] تقرير صادر عن منظمة يونيسف-١٣ مارس 2024

[٤٣] تقرير صادر من نقابة المعلمين – السودان – يناير 2025

[٤٤] تقرير صادر من منظمة يونيسيف – 31مايو 2024

[٤٥] تقرير صادر من منظمة العفو الدولية – سبتمبر 2024

[٤٦] تقرير صادر من منظمة الصحة العالمية – يوليو 2024

[٤٧] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الأستاذة عزة محمد أحمد –محامية وناشطة في مجال حقوق الانسان والنوع والسلام – ديسمبر 2024

يشير تقرير صادر من منظمة يونيسيف الى 12مليون طفل سوداني في سن الدراسة حرموا من التعليم بسبب النزاع وأكد ان هذا الرقم يمثل زيادة بنسبة 30 % مقارنة بالعام 2023 وهو ما يعكس تدهور الوضع التعليمي بشكل كبير كما أشار التقرير إلى ان الفجوة بين الجنسين في التعليم تتسع بشكل ملحوظ حيث تحرم الفتيات بشكل خاص من فرص التعليم في المناطق الريفية والنائية[٤٨]، كما أشار بيان لنقابة أطباء السودان بتاريخ 18 يناير 2025 إلى أن 500,000 طفل رضيع حرموا من التطعيمات الأساسية نتيجة لانعدام الخدمات الصحية وأوضحت النقابة ان الأطفال الذين يحرمون من التعليم غالباً ما يحرمون أيضاً من الرعاية الصحية الأولية مما يزيد من تدهور حالتهم العامة[٤٩] .

نقص الغذاء والدواء:

يعتبر نقص الغذاء والدواء من أبرز الانتهاكات التي تطال حقوق الأطفال الأساسية حيث أدى النزاع الى تدهور الأوضاع المعيشية والصحية لملايين الأطفال في البلاد وقد اكدت تقارير دولية ومحلية ان سوء التغذية الحاد وانتشار الامراض الناتجة عن غياب الرعاية الصحية بات يشكل تهديداً وجودياً لجيل كامل من أطفال السودان.

وفقاً لتقرير مشترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بتاريخ 31 مايو 2024 يعاني أطفال السودان من ازمة تغذية حرجة تهدد حياتهم بشكل مباشر وقد أشار التقرير إلى ان النزاع الحالي أدى إلى تفاقم العوامل المحركة لسوء التغذية بين الأطفال بما في ذلك نقص الأغذية المغذية ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بالإضافة إلى ازدياد خطر الإصابة بالأمراض[٥٠]،وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة بلغت مستويات الطوارئ حيث يعاني 15.6 % من الأطفال في وسط دارفور من سوء تغذية شديد وتصل النسبة الى 30 % في مخيم زمزم ، وقد حذر التقرير من ان استمرار النزاع سيؤدي الى مجاعة واسعة النطاق مع تبعات كارثية تشمل خسائر فادحة في الأرواح خاصة بين الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية حاد تزيد احتمالية وفاتهم بمقدار 11 ضعفاً مقارنة بأقرانهم الذين يتلقون تغذية جيدة ، وفي مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 13 مارس 2024 أشار المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إلى تقارير مثيرة للقلق عن وفيات بين الأطفال بسبب سوء التغذية وبحسب الشركاء العاملين في مجال التغذية يواجه حوالي 770 الف طفل سوء التغذية الحاد وخطر الوفاة إذا لم يتم توفير مساعدة عاجلة كما أن ما يقرب من 3.7 مليون طفل في جميع انحاء السودان يعانون من سوء التغذية بينما يفتقر العديد منهم إلى إمكانية الوصول إلى العلاج خاصة في المناطق النائية ومواقع النزوح [٥١]، وقد أكد المجلس النرويجي للاجئين في تقرير صدر في 3 أغسطس 2024 أن المجاعة التي تشهدها معسكرات دارفور هي مجاعة من صنع الإنسان حيث يواجه اكثر من 25 مليون شخص في جميع انحاء السودان انعداما حاداً للأمن الغذائي منهم 8.5 مليون شخص في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الطوارئ) و 755 الف شخص في المرحلة الخامسة (المجاعة) وأشار التقرير إلى ان الأطفال يموتون يومياً بسبب الجوع وسوء التغذية حيث يعاني أكثر من 90% من الأطفال دون سن الخامسة في بعض مناطق دارفور من سوء التغذية الحاد[٥٢]، كما أفادت المحامية والناشطة الحقوقية عزة محمد أحمد ان تأثير النزاع على الأطفال يبدأ حتى من قبل ولادتهم حيث تتعرض الأمهات الحوامل لسوء التغذية وعدم توفر الرعاية الصحية مما يؤثر على صحة الأجنة ،وعندما يولد الأطفال يواجهون نقصاً في الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك غياب التطعيمات الأساسية ضد امراض الطفولة مثل الحصبة وشلل الأطفال كما يعانون من انعدام الغذاء الكافي وانعدام النظافة مما يؤدي الى اصابتهم بأمراض خطيرة مثل الإسهال والرمد[٥٣].

---

[٤٨] تقرير صادر من منظمة يونيسيف – ديسمبر 2024

[٤٩] بيان صادر من نقابة أطباء السودان – 18يناير 2025

[٥٠] بيان مشترك من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية – 31 مايو 2024

[٥١] مؤتمر صحفي لمتحدث الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك – 13 مارس 2024

[٥٢] تقرير صادر عن المجلس النرويجي للاجئين – 3 اغسطس 2024

[٥٣] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الناشطة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي – عزة محمد احمد – ديسمبر2024

اما الباحث الأكاديمي والمتخصص في قضايا حماية الأطفال أكرم عبد القيوم فقد حذر من احتمال ارتفاع نسب التقزم بين الأطفال بسبب سوء التغذية الحاد وأشار الى نسبة التقزم كانت تبلغ 38 % قبل النزاع ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة كواحدة من إشكاليات النمو ذات الصلة بالتغذية نتيجة استمرار الحرب [٥٤]، وذكرت د. أديبة السيد أخصائية الباطنية والأوبئة وعضو لجنة أطباء السودان في افادة للمركز الافريقي ان النزاع الحالي أدى إلى تفشي الأمراض الوبائية مثل الكوليرا التي حصدت أرواح أكثر من 316 الف شخص وحمى الضنك التي أصابت أكثر من 576 الفاً كما انتشرت أمراض مثل الملاريا والسل بسبب ضعف المناعة الناتج عن سوء التغذية الحاد بينما توفي 522 الف رضيع بسبب الجوع والأمراض المعدية ، وأشارت د. أديبة إلى ان الأطفال في معسكرات النزوح يعانون أوضاعاً مأساوية حيث يموت طفل او اثنان كل ساعة بسبب سوء التغذية في معسكرات النزوح مثل معسكر كلمة وزمزم وادري ، كما ان نقص التطعيمات أدى الى تفشي أمراض الطفولة مثل الحصبة والسعال الديكي مما زاد من معدلات الوفيات بين الأطفال [٥٥] ، تصف تقارير المنظمات الإنسانية الظروف المأساوية التي يعيشها الأطفال والأمهات في معسكرات النزوح حيث تكاد الأمهات يعشن على وجبة واحدة يومياً ويضطررن لإطعام أطفالهن أوراق الشجر المسلوقة وحفنة من الحبوب وفي بعض المناطق مثل جنوب كردفان يعاني الأطفال من أمراض مثل السل بسبب ضعف المناعة ، وفي تحديث صدر عن مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في ديسمبر 2024 أشار إلى ان 4.9 مليون طفل دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد بزيادة قدرها 22 % مقارنة بالعام 2023 ، وفي تصريح صادر عن نقابة أطباء السودان بتاريخ 18يناير 2025 أكدت النقابة ان 500 الف طفل رضيع فقدوا حياتهم بسبب سوء التغذية منذ بداية الحرب وذكرت ان النزاع المستمر يعرض السودان لخطر فقدان جيل كامل من الأطفال[٥٦].

الزواج القسري للفتيات:

تعد جريمة الزواج القسري واحدة من أكثر الانتهاكات تأثيراً على حياة الفتيات في السودان، والتي تتزايد بصورة مقلقة خلال النزاعات المسلحة، رغم أن هذا النوع من الجرائم ليس مقصورًا على زمن الحرب، فإن النزاعات تعمّق هذه المأساة وتفتح أبوابًا أوسع لممارسات غير إنسانية تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الطفل والمرأة، يكمن التحدي الأول في السودان في القوانين التي تسمح بزواج الأطفال، حيث يسمح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لعام ١٩٩١ بزواج القاصرات دون تحديد سن دنيا للزواج[٥٧]، على عكس قانون الطفل لعام 2010 الذي يحدد سن المسؤولية القانونية بـ 18 عامًا ، هذا التناقض في القوانين يخلق بيئة قانونية تسمح باستمرار ظاهرة الزواج القسري وتمنع محاسبة مرتكبيها بشكل فعال، وقد أشارت الدكتورة عائشة خليل الكارب، الناشطة النسوية والمدافعة الحقوقية في مقابلة أجريت معها إلى ان من بين الانتهاكات التي تتعرض لها الطفلات العنف الجنسي المتمثل في تزويج القاصرات حتى دون استشارتهن معتبرة ذلك انتهاكاً لحقوقهن الجنسية وأحد اشكال الاغتصاب المقنن ، وأكدت ان لهذا الزواج عواقب صحية ونفسية واجتماعية خطيرة على حياة الطفلة ، كما أوضحت الكارب ان حالات الزواج القسري وزواج الطفلات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في ظل النزاع الحالي ، مستندة الى بحث ميداني تجريه حالياً في ولاية كسلا شرق السودان التي تعتبر من الولايات الآمنة نسبياً ، وكشفت نتائج البحث عن تزايد حالات الزواج القسري سواء للطفلات او حتى للأطفال الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 -16 عام ، اجبروا على الزواج من قريباتهم بقرار من الاسرة دون ان يكون لهم حق الرفض، وعزت ذلك لعدة أسباب ابرزها الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسر مما يدفعها الى تزويج بناتها لتخفيف الأعباء المالية ، واغلاق المدارس حيث تعتبر بعض الاسر ان الفتيات بلا تعليم او مستقبل وبالتالي تزويجهن أفضل ستر لهن ، وهى عبارة عن عادات تزايدت في ظل النزاع ، اضافة الى الجانب القانوني حيث ان زواج القاصرات مسموح به بموجب احكام المواد 40/ 41 من قانون الأحوال الشخصية السوداني ، اضافة الى ذلك استغلال بعض الاشخاص التابعين للقوات العسكرية بمختلف مسمياتها لنفوذهم وسلطتهم واستغلال الظروف الاقتصادية للأسر وانعدام الطعام وطلب

[٥٤] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الباحث الأكاديمي والمتخصص في قضايا حماية الأطفال أكرم عبد القيوم – يناير 2025

[٥٥] إفادة د. اديبة إبراهيم السيد اخصائية الباطنية والاوبئة – عضو اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان للمركز الافريقي -يناير 2025

[٥٦] بيان نقابة أطباء السودان – 18يناير 2025

[٥٧] قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة ١٩٩١ المادة 41-40.

الزواج من القاصرات بالقوة وشهدنا الكثير من الحالات في الجزيرة ومناطق أخرى، وأكدت د. عائشة على ان النزاعات ساهمت في خلق بيئة مشجعة لزواج الطفلات ، من خلال الضغط على الموارد والخدمات مشددة على أهمية تعزيز الوعي وتشجيع تعليم الفتيات والانفتاح على الثقافات الأخرى لمواجهة هذه الظاهرة[٥٨] كما أكد الباحث الاكاديمي اكرم عبد القيوم على ان النزاعات والكوارث الطبيعية تزيد من حالات الزواج القسري فمن خلال دراسة اجراها بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني حول فاعلية التعليم عن بعد إبان فترة جائحة كورونا تلاحظ زيادة في نسبة زواج القاصرات بسبب اغلاق المدارس[٥٩].

أشارت تقارير صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن قوات الدعم السريع استخدمت الزواج القسري كوسيلة للإرهاب والاضطهاد الممنهج ضد المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها، يوثق التقرير المنشور في منتصف 2024 حالات متعددة لفتيات قاصرات أجبرن على الزواج من مقاتلي الميليشيات، حيث ترافقت هذه "الزيجات" مع اغتصاب جماعي تحت غطاء الزواج، والاستعباد الجنسي، والعمل المنزلي القسري، وتصف المنظمة هذه الجرائم بأنها تصل إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، بسبب منهجيتها وطبيعتها الشنيعة[٦٠].

يتحدث المحامي مهند النور، في مقاله المنشور على موقع معهد التحرير بعنوان (الزواج القسري الجريمة المسكوت عنها في زمن الحرب والسلم) عن طبيعة هذه الجريمة وضعف الاهتمام الإعلامي والحقوقي بها ، مستشهداً بوقوع حالات زواج قسري لفتيات قاصرات في السودان، مشيرًا إلى واقعة في قرية الحلاوين بولاية الجزيرة حيث أُجبرت فتاة على الزواج من أحد مقاتلي الدعم السريع، بعد زواجها القسري، أجبرها "زوجها" على قبول مقاتلين آخرين كشركاء في الزواج بذريعة دفع المهر، هذه الحادثة وأمثالها تمثل الوجه المظلم لهذا الانتهاك، حيث يتم استغلال الفتيات بوحشية تحت مسمى الزواج وأشار في مقاله أيضاً إلى أن والد فتاة قاصر من ولاية الجزيرة، يُدعى مهدي خير، اضطر لتزويج ابنته البالغة من العمر 12 عامًا خوفًا من تعرضها للعنف الجنسي أثناء النزاع، هذا الزواج، الذي تم في يونيو 2023، يعكس الواقع المرير الذي يواجهه الآباء الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ قرارات قاسية لحماية بناتهم من مصير قد يكون أشد سوءًا[٦١].

الزواج القسري ليس مجرد انتهاك لحقوق الفتاة، بل هو جريمة مركبة تحمل آثارًا طويلة الأمد، على الصعيد الشخصي، يُحرم الفتيات من حقهن في التعليم والتنمية الذاتية، وتصبح هؤلاء الفتيات عرضة للعنف الجسدي والنفسي والاستغلال الجنسي المتكرر، أما على المستوى المجتمعي، فإن هذه الممارسات تساهم في تعزيز حلقة الفقر والجهل، ما يؤدي إلى تفاقم مشكلات التنمية.

عمالة الأطفال:

ظاهرة عمالة الأطفال ليست جديدة على السودان، حيث ظلت البلاد تعاني منها لعقود طويلة بفعل الفقر، الحروب، والنزوح، مع تصاعد الأزمات الاقتصادية وتدهور الظروف الاجتماعية، باتت عمالة الأطفال أحد الانتهاكات الواضحة التي تطال حقوقهم، ولا سيما في ظل النزاع المسلح الذي بدأ في 15 أبريل 2023، النزاعات المسلحة تزيد من تعقيد المشكلة وتؤدي إلى تزايد معدلات عمالة الأطفال بشكل كبير، نتيجة انعدام الأمن، فقدان الأسر لمصادر الدخل، وتسرب الأطفال من المدارس.

وفقًا لقانون الطفل السوداني، يحظر عمل الأطفال دون سن 14عامًا، باستثناء بعض الأنشطة مثل الرعي والأعمال الزراعية، أما الأعمار بين 14 و18 عامًا، فيُمنع عملهم في الصناعات الشاقة، ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن هذه القوانين تظل غير مطبقة بفعالية، مما يفتح المجال أمام استغلال الأطفال في أنشطة شاقة وخطيرة.

أشار تقرير صادر عن "اليونيسف" في عام 2021 إلى أن النزاعات والضغوط الاقتصادية المتزايدة تُعد من العوامل الرئيسية وراء زيادة عمالة الأطفال، كما أن الأرقام الواردة في تقرير "اندبندنت العربية" المنشور في 22 فبراير 2022، قبل عام تقريبًا من اندلاع النزاع الحالي، دقت ناقوس الخطر، حيث أشارت إلى أن الأسر المهددة بالفقر المدقع في السودان تُجبر أطفالها على العمل في مهن شاقة لسد احتياجاتها الأساسية، حيث تشير إحصاءات الى ان 52 % من الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي خارج النظام المدرسي في حين تتراوح نسبة

[٥٨] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الباحثة والناشطة الحقوقية عائشة خليل الكارب – ديسمبر 2024

[٥٩] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الباحث الأكاديمي والمتخصص في قضايا حماية الأطفال – أكرم عبد القيوم –يناير 2025

[٦٠] تقرير صادر من منظمة هيومان رايتس ووتش- 2024

[٦١] مقال منشور بموقع معهد التحرير بعنوان الزواج القسري الجريمة المسكوت عنها في زمن الحرب والسلم – مهند مصطفى النور- 2024

الملتحقين بالمدارس ما بين 62% في المناطق الحضرية و 37% في الريف منهم حوالي 46% ذكور و 33% إناث. [٦٢]

مع اندلاع النزاع المسلح في أبريل 2023، ازداد الوضع سوءًا، خاصة في الولايات المتأثرة بالصراع مثل الخرطوم، دارفور، والنيل الأزرق ، النزوح الجماعي للأسر من مناطق النزاع إلى المدن الكبرى أو إلى دول الجوار تسبب في ارتفاع معدلات عمالة الأطفال ، تشير التقارير إلى أن الأطفال النازحين باتوا يعملون في ظروف قاسية، تتراوح بين جمع القمامة، العمل في الأسواق، وأحيانًا في أنشطة أكثر خطورة مثل التعدين غير القانوني، كما أشار تقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" في يونيو 2023 إلى أن الأطفال الذين يعيشون في مخيمات النزوح يعانون من الاستغلال الاقتصادي، حيث يتم إجبارهم على العمل في أعمال شاقة، في ظل غياب أي حماية قانونية أو إشراف حكومي، كما سلط التقرير الضوء على استغلال الفتيات في العمالة المنزلية بأجور زهيدة، حيث يعانين من ظروف قاسية، بما في ذلك العمل لساعات طويلة دون فترات راحة كافية[٦٣].

إحدى الافادات التي تحصل عليها المركز الافريقي من (م) ، ناشط في معسكر "أدري" للاجئين، أوضح أن الأطفال النازحين واللاجئين يُجبرون على القيام بأعمال شاقة مثل حمل الأوزان الثقيلة، العمل في الأسواق، أو حتى العمل في الأنشطة غير القانونية، وذكر أن الأطفال الذكور يتم استغلالهم أحيانًا من قبل تجار المخدرات، مما يعرضهم لخطر الإدمان والانخراط في الجريمة، على الجانب الآخر تُجبر الفتيات الصغيرات على العمل كخادمات منازل لدى الأسر المضيفة للنازحين، في معظم الحالات، تُدفع لهن مبالغ زهيدة للغاية، وأحيانًا يتم إساءة معاملتهن، كما أظهرت شهادة (ع) وهي احدى الراصدات الميدانيات ان عمالة الأطفال ازدادت بشكل ملحوظ منذ بدء النزاع في الولاية التي تقيم بها والتي تعتبر من الولايات المستضيفة للنازحين.

الفقر المتزايد يعد من أبرز الأسباب التي تدفع الأطفال للعمل، وفقاً لتقرير نشره البنك الدولي في مايو 2022، فإن نحو 65% من سكان السودان يعيشون تحت خط الفقر[٦٤]، مع اندلاع النزاع، تفاقمت هذه النسبة مع فقدان آلاف الأسر لمصادر دخلها، أدى هذا الوضع إلى دفع الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية والنازحين في المدن، إلى البحث عن فرص عمل لدعم أسرهم، كما أن إغلاق المدارس بسبب النزاع يُعد عاملًا آخر يزيد من تفاقم الظاهرة، تقرير نشرته "اليونسكو" في سبتمبر 2023 أشار إلى أن أكثر من 70% من المدارس في مناطق النزاع مغلقة، مما أدى إلى تسرب أعداد كبيرة من الأطفال من التعليم، هؤلاء الأطفال باتوا هدفًا سهلًا للاستغلال في سوق العمل[٦٥].

في الولايات التي تشتهر بنشاط التعدين، مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق، تُعد عمالة الأطفال ظاهرة متفشية، يشير تقرير صادر عن منظمة "إنقاذ الطفولة" (Save the Children) في فبراير 2023، إلى أن الأطفال يتم استغلالهم في أعمال التعدين، حيث يتعرضون لمخاطر صحية جسيمة نتيجة استخدام مواد سامة مثل الزئبق والسيانيد، هذه الأنشطة تُعرض الأطفال أيضًا للإصابات الجسدية أو حتى الوفاة[٦٦].

النزوح واللجوء:

النزوح واللجوء يشكلان أزمة إنسانية عميقة في السودان، خصوصًا مع تصاعد النزاع المسلح الذي اندلع في أبريل 2023 ، هذه الأوضاع المأساوية أدت إلى نزوح مئات الآلاف من الأسر من منازلهم، ولجأ الآلاف الآخرون إلى دول الجوار، الأطفال، الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان النازحين، أصبحوا الأكثر تضررًا، حيث باتوا عرضة لانتهاكات جسيمة تشمل العنف، الاستغلال، وانعدام فرص التعليم، وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن "مصفوفة تتبع النزوح (DTM) "التابعة لمنظمة الهجرة الدولية في ديسمبر 2024، بلغت نسبة الأطفال النازحين دون سن 18 عامًا حوالي 53% من إجمالي النازحين[٦٧]، هذا الرقم يبرز بوضوح الأثر غير المتناسب للنزاع

[٦٢] تقرير صادر من صحيفة اندبنتت العربية حول عمالة الأطفال في السودان – 22 فبراير 2022
[٦٣] تقرير صادر من منظمة هيومان رايتس ووتش – يونيو 2023
[٦٤] تقرير صادر من البنك الدولي – مايو 2022
[٦٥] تقرير صادر من منظمة اليونسكو – سبتمبر 2023
[٦٦] تقرير صادر من منظمة Save the Childern – فبراير 2023
[٦٧] تقرير صادر من منظمة الهجرة الدولية – ديسمبر 2024

على الأطفال مقارنة بالفئات العمرية الأخرى ، النزوح الداخلي غالبًا ما يرتبط بظروف قاسية، حيث تضطر الأسر إلى البحث عن مأوى مؤقت في مدارس مغلقة، معسكرات نزوح مكتظة، أو حتى في العراء.

في سياق متصل، أكد تقرير صادر عن "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) "في نوفمبر 2024 أن أكثر من مليون سوداني فروا إلى دول الجوار، مثل تشاد وجنوب السودان ومصر، حيث يشكل الأطفال نسبة تتجاوز 60% من اللاجئين، هؤلاء الأطفال يواجهون تحديات هائلة في الحصول على الحماية، التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، وإحدى الظواهر التي زادت من حدة أزمة النزوح في السودان هي "النزوح المزدوج"، حيث تضطر بعض الأسر إلى التنقل من مكان لآخر عدة مرات بحثًا عن الأمان، أشار تقرير صادر عن منظمة "إنقاذ الطفولة(Save the Children) في أكتوبر 2024 إلى أن هذا النمط من النزوح يؤدي إلى تدهور نفسي واجتماعي لدى الأطفال، إذ أن تجربة الانتقال المتكرر تعرضهم للصدمة، فقدان الإحساس بالاستقرار، وتفاقم حالات الاكتئاب والقلق ، كما أن النزوح المزدوج يجعل الأطفال عرضة للاستغلال، حيث أشار التقرير إلى أن العديد من الأسر النازحة تُجبر على إرسال أطفالها للعمل في ظروف قاسية لسد الاحتياجات الأساسية.، في معسكرات النزوح، يتم استغلال الفتيات في العمالة المنزلية بينما يُجبر الفتيان على العمل في الزراعة أو الأسواق[٦٨]، وقد أشار التقرير الصادر من منظمة هيومن رايتس ووتش(HRW) " في يوليو 2024 إلى أن معسكرات النزوح التي أُقيمت في ولايات السودان المختلفة أصبحت بيئة غير آمنة للأطفال وأشار إلى أن هذه المعسكرات تعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة، الغذاء، والمرافق الصحية، الأطفال في هذه البيئة معرضون للأمراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا، بالإضافة إلى سوء التغذية[٦٩]، أما فيما يخص التعليم، أوضح تقرير "اليونيسف" الصادر في أغسطس 2024 أن حوالي 70% من الأطفال في معسكرات النزوح لا يحصلون على أي تعليم بسبب نقص المدارس والمعلمين. هذا الحرمان التعليمي يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد القسري في الجماعات المسلحة أو الاستغلال الاقتصادي.

أحد أخطر التحديات التي يواجهها الأطفال النازحون هو انعدام الحماية، ففي تقرير مشترك بين "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" و"منظمة إنقاذ الطفولة" في سبتمبر 2024، تم تسليط الضوء على تعرض الأطفال النازحين للعنف الجنسي والاستغلال، في بعض الحالات، يتم اختطاف الأطفال من قبل الجماعات المسلحة لاستخدامهم كمجندين أو عبيد جنسيين ، كما أن الظروف في معسكرات النزوح تفتقر إلى التدابير الأمنية الكافية، مما يجعل الأطفال عرضة للتحرش والانتهاكات من قبل البالغين داخل هذه المعسكرات، وأشار تقرير "اليونيسف" لعام ٢٠٢٤ إلى أن الفتيات النازحات يواجهن مخاطر متزايدة من العنف الجنسي أثناء جمع المياه أو الحطب، وهي أنشطة تُجبر الكثير منهن على القيام بها يوميًا.

الأسر التي لجأت إلى دول الجوار تواجه أيضًا تحديات خطيرة، حيث أن العديد من الأطفال اللاجئين يعانون من انعدام الحماية القانونية في هذه الدول، حيث أشار تقرير "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" الصادر في أكتوبر 2024 إلى أن الأطفال السودانيين اللاجئين في تشاد وجنوب السودان معرضون للاستغلال في العمل، حيث يُجبرون على أداء أعمال شاقة بأجور زهيدة، وفي مصر، ذكر تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" في ديسمبر 2024 أن الأطفال اللاجئين السودانيين يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية بسبب القوانين الصارمة وعدم وجود دعم كافٍ من المنظمات الإنسانية، هذا الوضع يزيد من احتمالية استغلالهم في أنشطة غير قانونية، بما في ذلك التسول أو الانخراط في الجريمة، النزاع الحالي أدى أيضًا إلى تجنيد الأطفال قسريًا من قبل الجماعات المسلحة حيث أشار تقرير صادر عن "منظمة العفو الدولية" في يونيو 2024 إلى أن الأطفال النازحين غالبًا ما يتم استهدافهم من قبل المليشيات والجماعات المسلحة، حيث يتم تجنيدهم للقتال أو أداء مهام خطيرة مثل حمل الذخيرة أو التجسس، هذا التجنيد القسري يؤدي إلى آثار مدمرة على الأطفال، حيث يتعرضون للعنف الجسدي والنفسي كما يفقد هؤلاء الأطفال فرصهم في التعليم والحياة الطبيعية، ويواجهون صعوبات كبيرة في إعادة الاندماج في المجتمع بعد انتهاء النزاع.

[٦٨] تقرير صادر من منظمة إنقاذ الطفولة save the children – أكتوبر 2024

[٦٩] تقرير صادر من منظمة هيومن رايتس ووتش – يوليو 2024

رسم بياني يوضح عدد الأطفال في السودان وفق آخر تعداد للسكان [٧٠] مقابل الأطفال المعرضين للانتهاكات بسبب النزاع [٧١]

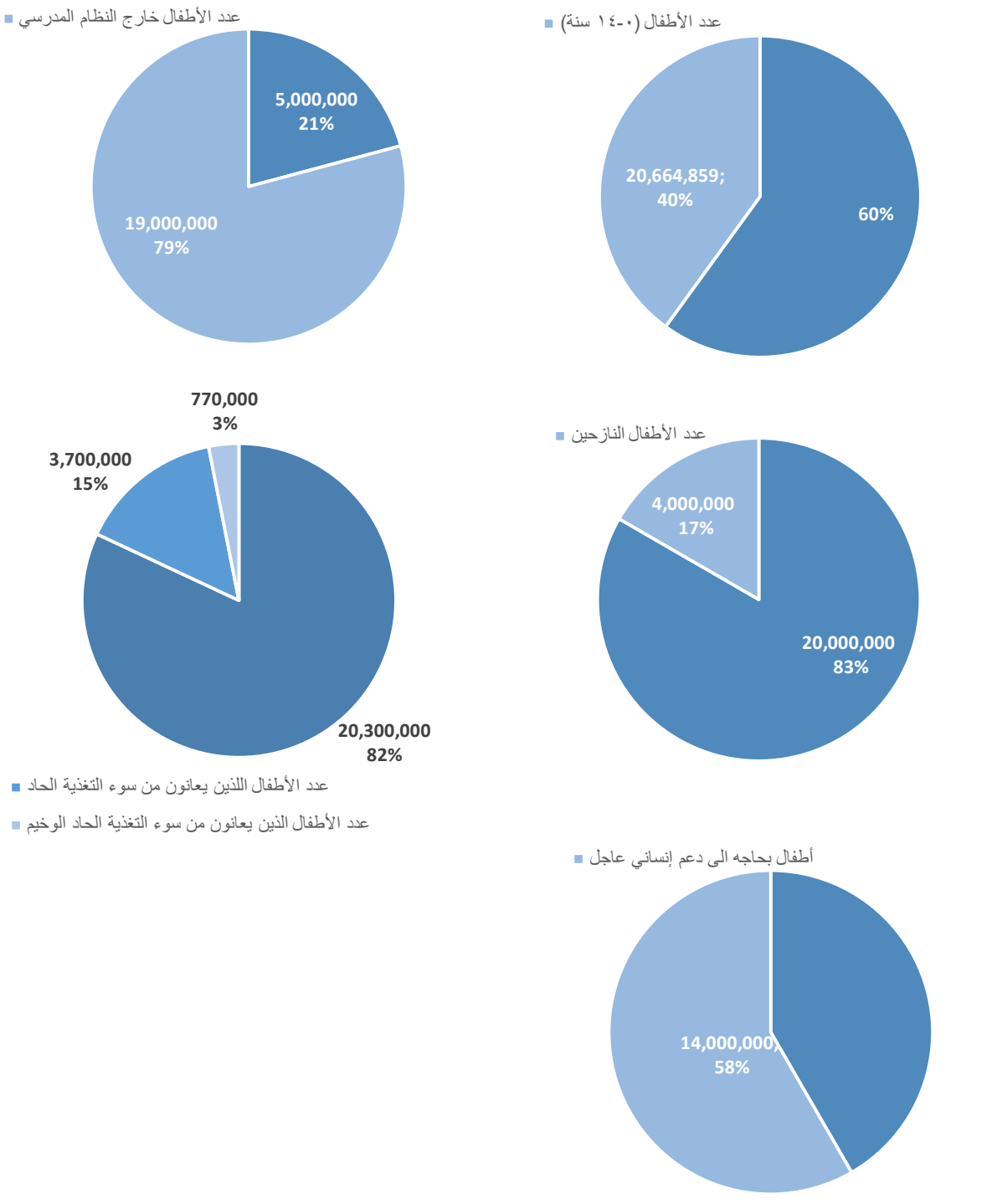

[٧٠] بيانات البنك الدولي بناء على تقديرات عدد السكان في عام 2025والذي يبلغ حوالي 51,662,147

[٧١] تقرير لجنة حقول الطفل التابعة للأمم المتحدة -2024

المبحث الثاني: الانتهاكات التي يتعرض الأطفال ذوي/ ذوات الإعاقة في ظل النزاعات:

في ظل النزاع الدامي الذي يجتاح السودان، يواجه الأطفال من ذوي الإعاقة انتهاكات مضاعفة تجعلهم من بين الفئات الأكثر تضررًا، لا تقتصر معاناتهم على تداعيات الحرب العامة التي تطال جميع الأطفال، بل تمتد إلى أشكال خاصة من الإهمال والاستغلال والعنف. في مقابلة أجراها المركز الأفريقي مع الخبيرة في مجال الإعاقة سعدية عيسى، أكدت أن الأطفال ذوي الإعاقة في السودان يعيشون أوضاعًا مأساوية تزداد تفاقمًا مع استمرار النزاع، حيث يواجهون تحديات تهدد حياتهم وكرامتهم بشكل يومي، حيث تشير سعدية عيسى إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة غالبًا ما يكونون أكثر عرضة للإصابة أو القتل في مناطق النزاع بسبب ضعف قدرتهم على الفرار أو الاحتماء عند وقوع الهجمات، وتضيف أن بعض الحالات التي تم توثيقها كشفت عن تعرض هؤلاء الأطفال للعنف المباشر، سواء من خلال الاستهداف أثناء القصف أو عبر الاعتداءات الجسدية من قبل أطراف النزاع المختلفة، وتلفت سعدية إلى أن انقطاع الخدمات الصحية وشح الموارد جعل من الصعب على الأطفال ذوي الإعاقة الحصول على الرعاية التي يحتاجونها، مما أدى إلى تدهور حالاتهم الصحية بشكل خطير، وتوضح أن "الأطفال الذين يعتمدون على الأجهزة التعويضية، مثل الكراسي المتحركة أو الأدوات السمعية، يجدون أنفسهم في عزلة تامة، حيث لا تتوفر البدائل أو الصيانة لهذه الأجهزة، مما يزيد من معاناتهم" كما ان أحد أكثر الجوانب مأساوية التي تناولتها الخبيرة سعدية عيسى هو الإهمال الذي يتعرض له الأطفال ذوو الإعاقة عند النزوح، تؤكد أن العديد من العائلات تُجبر على الفرار بسرعة دون أن تتمكن من اصطحاب أطفالها من ذوي الإعاقة، إما بسبب عدم توفر وسائل النقل المناسبة لهم أو بسبب الخوف والفوضى، كما أن المعسكرات التي تستقبل النازحين تفتقر إلى التسهيلات اللازمة لهؤلاء الأطفال، مما يجعلهم يعانون في صمت داخل بيئة غير مهيأة لاحتياجاتهم الخاصة، كما تشير إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة، خصوصًا الفتيات، يتعرضون لمعدلات مرتفعة من العنف الجنسي، إذ يُنظر إليهم على أنهم أهداف سهلة لغياب القدرة على المقاومة أو الإبلاغ عن المعتدين، كما تحذر من أن غياب آليات الحماية الفعالة جعل هؤلاء الأطفال عرضة للاستغلال في بيئات النزاع، سواء من قبل الجماعات المسلحة أو حتى من بعض الأفراد في المعسكرات، وفي حديثها، نبهت الخبيرة إلى أن بعض الجماعات المسلحة لا تتورع عن استغلال الأطفال ذوي الإعاقة في النزاع، حيث يتم استخدامهم في مهام خطرة مثل حمل الذخائر أو التجسس على القوات المعادية، وأحيانًا يتم إجبارهم على البقاء في مناطق القتال كدروع بشرية، هذا الواقع المأساوي يجعل هؤلاء الأطفال عرضة لأخطار لا يمكنهم تفاديها بسبب إعاقتهم، وتؤكد على أن النزاع أدى إلى تدمير العديد من المدارس، مما جعل الوصول إلى التعليم شبه مستحيل للأطفال عمومًا، ولكنه أكثر صعوبة للأطفال ذوي الإعاقة ، كما أن البيئات البديلة للتعليم، مثل الفصول المؤقتة، نادرًا ما تأخذ احتياجاتهم في الاعتبار، مما يؤدي إلى استبعادهم تمامًا من العملية التعليمية، وإلى جانب ذلك، يعاني هؤلاء الأطفال من عزلة نفسية واجتماعية متزايدة، حيث يفقدون الدعم الأسري والمجتمعي الذي يساعدهم على التأقلم مع إعاقتهم ، تختم سعدية عيسى حديثها للمركز الأفريقي قائلة : "إن الأطفال ذوي الإعاقة هم من أكثر الفئات تضررًا في النزاع، لكنهم الأقل ظهورًا في التقارير الحقوقية والجهود الإنسانية" وتشدد على ضرورة وضع سياسات عاجلة لضمان حمايتهم، وتوفير بيئة آمنة تُمكنهم من الحصول على حقوقهم الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، بدلاً من تركهم ضحايا منسيين وسط أتون الحرب[٧٢].

وأشار الباحث في مجال حماية الأطفال أكرم عبد القيوم، إلى أن السودان، رغم توقيعه ومصادقته على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن الالتزام الفعلي بحقوق هذه الفئة، خصوصًا الأطفال، لا يزال محدودًا. وأوضح أن السودان لا يمتلك حتى الآن قانونًا خاصًا بالأشخاص ذوي الإعاقة يماثل قانون الطفل لسنة ٢٠١٠، الذي يضمن حقوق الأطفال في مختلف الجوانب، وأضاف أنه قبل اندلاع الحرب، كانت هناك جهود لتعديل قانون الطفل، بهدف تضمين حقوق الأطفال ذوي الإعاقة بشكل أكثر وضوحًا، إلا أن المتغيرات السياسية في عام 2021 أوقفت هذه المجهودات تمامًا، وأكد أن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء كانوا بالغين أو أطفالًا، لم تحظَ بالتطور المطلوب في الإطار القانوني، رغم أن مصادقة السودان على الاتفاقية تعني التزامه بدمج حقوق هذه الفئة في التشريعات الوطنية، وشدد على أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في مختلف التشريعات، بدءًا من ضمان إمكانية الوصول (Accessibility)، ومرورًا بتوفير الخدمات الأساسية، وصولًا إلى إدماجهم الكامل في المجتمع، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها حاليًا بسبب النزاع المسلح، وأكد عبد القيوم أن الأطفال والنساء من ذوي الإعاقة هم أكثر الفئات هشاشة ومعاناة في السودان، حيث يواجهون تحديات مضاعفة في ظل الحرب، تضاف إلى الصعوبات التي كانوا يعانون منها في الظروف الطبيعية، وأوضح أن سبل كسب العيش لهذه الفئة كانت شديدة الصعوبة حتى قبل النزاع، ومع الحرب أصبح الوضع أكثر مأساوية،

[٧٢] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع الخبيرة في قضايا ذوي الإعاقة سعدية عيسى –أكتوبر 2024

حيث تزايدت معدلات الفقر والتهميش والحرمان من الخدمات الأساسية، وأشار إلى أن بعض الجهات الحكومية، إلى جانب منظمات دولية مثل اليونسكو وADP، كانت تعمل على مشاريع تهدف إلى إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام التعليمي، ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق تقدم ملموس في تعليم هذه الفئة. ولكن مع اندلاع الحرب، توقفت معظم هذه المبادرات، مما زاد من معدلات الحرمان التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة، خاصة في مجال التعليم والصحة والحماية[٧٣].

في مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الباحثة في قضايا ذوي الإعاقة (ر.م) أشارت إلى أن الأطفال ذوو الإعاقة يواجهون انتهاكات متعددة منذ الولادة، حيث يتعرضون للعنف اللفظي والجسدي، وحتى في محيط أسرهم يجدون أنفسهم في موضع تمييز، حيث يتم نعتهم بألفاظ مسيئة أو معاملتهم بصورة قاسية، في النزاعات المسلحة، يزداد مستوى العنف تجاههم، حيث يصبحون أكثر عرضة للاستغلال، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش، ليس فقط من الغرباء بل أحيانًا من داخل الأسرة نفسها، الدراسات أثبتت أن نسبة الإبلاغ عن هذه الجرائم ضئيلة جدًا، وحتى تلك القليلة التي تصل للمحاكم، لا يتم فيها تحقيق العدالة بشكل كافٍ، مما يفاقم المشكلة ويشجع على تكرار الانتهاكات، الأسر بدلاً من البحث عن حلول تحمي الأطفال ذوي الإعاقة، تلجأ إلى عزلهم داخل المنازل فيما يسمى بـ "الحماية الزائدة"، لكنها في الواقع محاولات لفرض الإقامة الجبرية عليهم بدافع الخوف من الوصمة الاجتماعية، الحروب والصراعات تكشف المزيد من الحقائق المؤلمة، حيث إن النزوح يضع الأطفال ذوي الإعاقة في أوضاع أكثر هشاشة، إذ يجدون أنفسهم في بيئات غير آمنة تزيد من احتمالية تعرضهم للعنف ، بعض الأسر تلجأ إلى إعطاء الأطفال أدوية مهدئة لتسهيل السيطرة عليهم أثناء النزوح، ما يؤدي إلى آثار جانبية خطيرة، وفي المعسكرات ، حيث يُفترض أن تكون هناك حماية، يتعرض هؤلاء الأطفال لمزيد من الانتهاكات، فخلال الحرب الأخيرة، تعرض الأطفال ذوو الإعاقة لانتهاكات جسيمة داخل المعسكرات ، حيث سجلت العديد من حالات اختفاء الأطفال من ذوي الإعاقة ، وتشير التقديرات الى ان حوالي 50-60 % من الأطفال المختفين تم العثور عليهم مقتولين بعد تعرضهم للقتل والتصفية ، إضافة الى ذلك هناك قصص متداولة حول استعباد جنسي تعرض له عدد من الأطفال ذوي الإعاقة حيث يتم استغلالهم لفترات طويلة بطرق وحشية قبل ان يتم التخلص منهم اما بالقتل او ان يلقوا حتفهم نتيجة الأوضاع الصحية المتدهورة المصاحبة للاغتصاب والتحرش ، اما فيما يتعلق بالتجنيد فلم يتم تسجيل حالات موثقة لتجنيد أطفال من ذوي الإعاقة في الاعمال القتالية المباشرة وذلك بسبب النظرة السائدة بأنهم غير صالحين للأعمال العسكرية ، ومع ذلك فقد تم استغلالهم بطرق غير مباشرة في اعمال التجسس او التعرف على المواقع او نقل المعلومات حيث ينظر اليهم على انهم اقل عرضة للإثارة والشبهات ، غالباً ما يحدث هذا النوع من الاستغلال للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 14 عام وهناك بعض الحالات الموثقة لكنها قليلة نظراً لعد وجود عمليات توثيق ممنهجة لهذه الانتهاكات ، ومع أن بعض الحالات تم الإبلاغ عنها، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات رادعة ضد الجناة، وهو ما يعكس حجم المشكلة ، ودون وجود توثيق أو بيانات دقيقة حول أعدادهم ومعاناتهم ، فالسودان يفتقر إلى إحصائيات دقيقة حول الأطفال ذوي الإعاقة، حيث كان آخر تعداد رسمي لهم في 2008، ولم يكن شاملاً أو مفصلاً كما انه لا توجد بيانات رسمية او جهات قامت بجمع احصائيات دقيقة حول هذه الفئة ، مما يجعل التعامل مع قضاياهم يعتمد فقط على الملاحظات والتقديرات، في ظل النزاعات، لا تشمل المساعدات الإنسانية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة بالشكل المطلوب، فلا يتم توفير الأجهزة التعويضية مثل السماعات لضعاف السمع أو الكراسي المتحركة لذوي الإعاقة الحركية، مما يحد من قدرتهم على التكيف مع أوضاع النزوح، إضافة إلى ذلك، فإن ضعف الأنظمة القانونية يزيد من معاناتهم، حيث إن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 لم يحدد عقوبات واضحة لمن ينتهك حقوقهم، ما يجعل الانتهاكات تمر دون مساءلة، هذا الواقع المؤلم يعكس الحاجة إلى تغييرات جذرية تشمل تحسين آليات الحماية القانونية، توفير إحصائيات دقيقة، وضمان دمج احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في خطط الطوارئ والمساعدات الإنسانية، لأن تجاهل هذه الفئة يعمق معاناتها ويجعلها عرضة للمزيد من الانتهاكات[٧٤]،

[٧٣] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الباحث الأكاديمي والمتخصص في قضايا حماية الأطفال أكرم عبدالقيوم – يناير 2025

[٧٤] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع الباحثة في قضايا ذوي الإعاقة ر.م – يناير 2025

الفصل الرابع: الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات :

المبحث الأول: الآثار النفسية:

يتعرض الأطفال في مناطق النزاعات لانتهاكات جسيمة تؤثر بشكل عميق على حياتهم ، في السودان ازدادت هذه الانتهاكات حدة مع تصاعد النزاع المسلح حيث افرزت أوضاعاً مأساوية للأطفال انعكست على صحتهم النفسية وسلوكهم الاجتماعي وفرصهم في الحياة ، ويعد التأثير النفسي على الأطفال الأكثر وضوحاً في ظل النزاعات المسلحة ، بحسب ترتيل عبدالحليم الإخصائية النفسية فإن الأطفال يتعرضون لمستويات هائلة من العنف الجسدي والنفسي مما يترك آثاراً نفسية تتفاوت في شدتها وانواعها ، فالأطفال الذين يشهدون أعمال العنف، مثل القصف، والقتل، والتشويه، يعانون من اضطرابات نفسية شديدة كاضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، تظهر الأعراض في صورة كوابيس متكررة، صعوبة في النوم، تقلبات مزاجية حادة، وسلوك عدواني، كما أن الخوف المستمر يؤثر سلباً على نموهم العاطفي والنفسي.، كما أن الخوف من العنف والموت يجعل الأطفال يعيشون في حالة توتر دائم، يؤثر ذلك على قدرتهم على التركيز ويؤدي إلى اعتماد مفرط على الوالدين أو المحيطين بهم، يُعاني هؤلاء الأطفال من فوبيا الظلام والأصوات العالية، إضافة إلى التبول اللا إرادي والانهيارات العاطفية. وبسبب الأحداث التي يشاهدونها أو يشاركون فيها، يتطور لدى الأطفال شعور بالذنب واللوم، خصوصاً إذا تسببوا أو شهدوا مواقف تضر بأفراد عائلتهم هذا الشعور يؤدي إلى مشاكل في تقدير الذات ومضاعفات نفسية طويلة الأمد، يتحول بعض الأطفال إلى سلوكيات عدوانية للتعبير عن غضبهم وخوفهم، ما يزيد من تفاقم الأزمة النفسية لديهم، كما أن تعرضهم لمشاهد العنف والقتل يؤدي إلى ظهور سلوكيات انعزالية وأحياناً عدائية تجاه الآخرين، كما أشارت الى ان الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال بسبب النزاع تؤدي الى فقدان الثقة بالنفس وتعاطي المخدرات واحياناً التفكير في الانتحار[٧٥].

تشير نسيبة عبد الرحيم وهي أخصائي نفسي إلى أن الأطفال المجندين قسرياً يُجبرون على تناول المخدرات والمنشطات العصبية لتخفيف الخوف أو تحفيزهم على القتال، يخلق هذا السلوك آثاراً مدمرة على المدى الطويل، حيث يتحول هؤلاء الأطفال إلى ضحايا للإدمان ويصبحون أكثر عرضة للاضطرابات العصبية والاجتماعية، كما يفقد هؤلاء الأطفال رغبتهم في الأكل، مما يؤدي إلى مشاكل صحية مزمنة مثل سوء التغذية، إضافة إلى اضطرابات النوم نتيجة الكوابيس والخوف إضافة إلى الهجمات على المدارس والمستشفيات وتحويلها إلى ثكنات عسكرية يؤدي إلى فقدان الأطفال شعورهم بالأمان ،كما أن فقدان الأسرة أو أفرادها يجعل الأطفال في حالة انهيار نفسي دائم ، الطفلات اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي يُعانين من آثار نفسية عميقة مثل الشعور بالعار، الاكتاب، واضطرابات ما بعد الصدمة ، يُضاف إلى ذلك الحمل القسري وتحمل مسؤوليات تفوق أعمارهن ، واستدلت على الآثار النفسية لهذه الانتهاكات بتوثيقها لحالة طفلة تبلغ من العمر17 عام تعرضت لحمل قسري وحاولت الانتحار كان ذلك نتيجة تعرضها للاغتصاب المستمر لعدة أيام المستمر لعدة أيام[٧٦].

ذكرت الباحثة في قضايا ذوي الإعاقة (ر.م) ان الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال من ذوي الإعاقة تترك آثاراً كبيرة عليهم، سواء من الناحية الصحية او النفسية او الاجتماعية أبرز التأثيرات الصحية هشاشتهم الصحية التي يعانون منها والتي تتداخل فيها العوامل النفسية والجسدية معاً ، تعرضهم للجرائم المختلفة لا سيما جرائم الاغتصاب تترك آثاراً نفسية عميقة تستمر معهم لفترات طويلة حيث يصبحون أكثر ميلاً للعزلة والانطواء هذه العزلة قد تتطور الى إعاقة مزدوجة حيث يتحول الطفل من معاناة إعاقة واحدة مثل الإعاقة السمعية او البصرية الى معاناة إعاقة نفسية مصاحبة مما يزيد من تعقيد وضعه الصحي ويجعل علاجه أكثر صعوبة ، وغالبا ما تنتهي حياة الأطفال ذوي الإعاقة بوفاتهم نتيجة لتعرضهم لهذه الجرائم سواء كان بشكل مباشر بسبب العنف او غير مباشر بسبب الإهمال الطبي والنفسي الشكلة تتفاقم عندما يكون هناك تباطؤ واضح من قبل الأسر في التعامل مع الآثار الصحية والنفسية التي يتعرض لها الطفل بعد الانتهاكات، من بين الآثار الأخرى لهذه الانتهاكات ان الطفل عندما يميل الى العزلة فإنه غالبا ما ينقطع عن التعليم مما ينعكس سلباً في المستقبل ، وفي حالات كثيرة أدت هذه الظروف الى ادمان الأطفال ذوي الإعاقة على المخدرات بنسبة كبيرة جداً وهي ظاهرة تستحق الدراسة العميقة المفارقة هنا ان المجتمع غالباً ما ينظر الى الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم اشخاصاً متدينين او "بركة" وفقاً

[٧٥] مقابلة أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع أخصائي نفسي ترتيل عبد الحليم – يناير 2025
[٧٦] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع الاختصاصية النفسية – نسيبة عبد الرحيم – يناير 2025

للتصورات النمطية وهو ما يجعل ظاهرة الإدمان بينهم غير ملحوظة او غير مفهومة بالشكل الكافي ، كل هذه العوامل تجعل الأطفال ذوي الإعاقة يعانون معاناة غير مرئية مما يجعلهم اكثر عرضة للانتحار والاستغلال بمختلف انواعه[٧٧]

المبحث الثاني: الاثار الاجتماعية:

في مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الخبيرة في مجال حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي زينب عباس ذكرت بأن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي للأطفال، مما ينعكس على حياتهم الاجتماعية بطرق مختلفة، أبرزها فقدان العديد من الأطفال لأسرهم بسبب القتل أو الهجرة القسرية، ما يضعهم في حالة انعدام للسند العائلي ويجعلهم عرضة للتشرد كما ان الأطفال الذين يعيشون في الشوارع يفقدون التوجيه والإرشاد التربوي ويصبحون فريسة سهلة للاستغلال ، ويعاني الأطفال المجندون قسرياً أو الذين يتعرضون للاعتداء الجنسي من وصمة عار تؤثر على قدرتهم على الاندماج في المجتمع ، وتعيق النزاعات المسلحة وصول الأطفال إلى المدارس، إما بسبب تدمير البنية التحتية أو بسبب تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، هذا الحرمان يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمية والفقد التربوي[٧٨].

يشير الصحفي حسين سعد في مقابلة أجراها معه المركز الإفريقي إلى أن النزاعات تؤدي إلى تفكيك القيم الاجتماعية لدى الأطفال، ما يجعلهم عرضة لسلوكيات غير سوية مثل السرقة أو العنف، كما يُعامل الأطفال النازحون بشكل مختلف عن أقرانهم، ما يعزز شعورهم بالدونية ويؤثر على تقديرهم لذاتهم، وتتعرض الطفلات للزواج القسري بسبب الفقر أو انعدام الأمن، ما يحرمهن من حقوقهن في التعليم ويجبرهن على تحمل مسؤوليات تفوق أعمارهن.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية:

يؤثر النزاع المسلح بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للأطفال وأسرهم، بسبب النزاع، يعاني الأطفال من نقص حاد في الغذاء والرعاية الصحية، ما يؤدي إلى سوء التغذية الحاد وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، هناك 15مليون الأطفال في السودان يُتوقع أن يصابوا بسوء التغذية الحاد وشلل الأطفال بسبب نقص اللقاحات ، ويشير الحرمان من التعليم والتأهيل إلى أن الأطفال الناجين من النزاع سيعانون من نقص في فرص العمل في المستقبل، مما يؤدي إلى استدامة الفقر بينهم ، كما أنه ونتيجة للفقر، يُجبر العديد من الأطفال على العمل في ظروف صعبة لتوفير احتياجاتهم الأساسية، مما يعرضهم للاستغلال الاقتصادي ، تشير ورقة الحقوقية زينب عباس بعنوان (متى ينتهي تقديم القرابين) إلى أن النزاعات المسلحة تكرس الفجوات الاقتصادية وتعمق الفقر وانعدام المساواة، مما ينعكس سلباً على الأطفال الذين يعانون من الحرمان من الحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية[٧٩].

[٧٧] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع الباحثة في قضايا ذوي الإعاقة – (ر.م) - يناير 2025

[٧٨] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الخبيرة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي زينب عباس – نوفمبر 2024

[٧٩] ورقة بحثية بعنوان (متى ينتهي تقديم القرابين؟ العدالة والانصاف للأطفال في الصراع المسلح في السودان –زينب عباس بدوي - 2024

الخاتمة:

يظهر هذا البحث بوضوح ان الأطفال في السودان يواجهون واقعاً مأساوياً نتيجة النزاع المسلح المستمر، حيث يعانون من انتهاكات جسيمة تهدد حياتهم ومستقبلهم، من خلال تحليل الأوضاع الميدانية والتقارير الحقوقية وإفادات المختصين يمكننا التأكيد على ان الحرب لم تقتصر على القتل والتشريد فقط بل امتدت إلى تدمير منظومة الطفولة بأكملها، مما يجعل الأثر طويل الأمد لهذه الأزمة أكثر تعقيداً مما يمكن تصوره.

تشير البيانات إلى أن الآف الأطفال فقدوا حياتهم بسبب القصف العشوائي او الاشتباكات المباشرة او حتى بسبب الجوع والمرض في ظل انعدام الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية، ان القتل والتشويه الذي يتعرض له الأطفال لا يعد انتهاكاً للقوانين الدولية بل هو انتهاك صارخ للإنسانية نفسها حيث يتم استهدافهم او اهمالهم في ظل الحرب التي لم تترك لهم أي مساحة للحياة الآمنة، كما يعاني الأطفال من نقص حاد في الغذاء حيث تواجه البلاد واحدة من أسوأ أزمات سوء التغذية في العالم ، يواجه اكثر من 3.7 مليون طفل خطر سوء التغذية الوخيم مما يعني ان الموت جوعاً أصبح خطراً يهدد حياة الكثيرين ، بالإضافة الى ذلك أدى انهيار النظام الصحي الى حرمان اكثر من 500 الف طفل رضيع من التطعيمات الأساسية مما يجعلهم عرضة للأمراض الفتاكة التي يمكن الوقاية منها بسهولة في الظروف العادية ، كما ان استهداف المدارس وتحويلها الى مقرات عسكرية او ملاجئ للنازحين أدى الى حرمان ملايين الأطفال من حقهم في التعليم مما يعني ان جيلاً كاملاً من الأطفال السودانيين قد يحرم من فرصته في التعلم والنمو ، ولم يسلم الأطفال خاصة الفتيات من العنف الجنسي والاستغلال مما يترك آثارا نفسية واجتماعية عميقة على الأطفال .

على الرغم من بشاعة هذه الانتهاكات الا ان الإفلات من العقاب لا يزال السمة الأبرز في المشهد السوداني، ضعف سيادة القانون واستمرار الفوضى الأمنية تجعل من محاسبة الجناة أمراً شبه مستحيل.

لقد كشف هذا البحث عن صورة قاتمة لواقع الطفولة في السودان، حيث أصبح الأطفال ضحايا لجرائم لا ترحم، ترتكب بحقهم دون أي محاسبة او رادع، ومع ذلك فإن المستقبل لم يحسم بعد فهناك فرصة للحد من هذه الانتهاكات وإنقاذ ما تبقى من جيل الحرب.

إن استعادة حقوق هؤلاء الأطفال ليست مجرد مسؤولية أخلاقية بل هي ضرورة مُلِحة لضمان مستقبل السودان فالدولة التي تفقد أطفالها تفقد مستقبلها.